الفصل السابع

مِكشاف الكذب (البوليغراف)

تقـدم ضابـط شرطة من مدينة أخرى فـي كاليفورنيا بطلب التحاق إلـى قسمنا، وبدا الضابـط نموذجـاً لما يجب أن يكون عليه أيّ ضابط شرطـة، إنه يعرف الرموز، ولمّا كان له خبـرة شرطية سابقة، فقد بدا أنه المرشح المثالي، ولـم يدل بأيّ اعترافات خلال المقابلة التـي سبقت اختبـار كشف الكذب، ولم يعترف بأفعاله إلا بعد أن اكتشف جهاز كشف الكذب أنـه كاذب، فاعتـرف بارتـكاب أكثر من اثنتي عشـرة عملية سرقة في أثنـاء قيامه بواجبه، واستخـدام سيـارة الشرطة لنقـل البضائع المسروقـة، ووضع مخـدرات مسروقة في حوزة مشتبـه بهم أبرياء كي يعتقلهم لاحقاً، إضافـة إلى اعترافه بممارسة الجنس بضع مرات في سيارة الشرطة مع فتيات أعمارهنّ ستّ عشرة سنة.

– إجابة المحقق الرقيب و. س. ميك خبير جهاز الكشف عن الكذب في ساليناس، كاليفورنيا، قسم الشرطة لاستطلاع كيفية استخدام أقسام الشرطة لجهاز كشف الكذب[1].

اعتقـل فـاي في توليـدو في عـام 1978، ووجهت لـه تهمة القتـل؛ بغرض سرقة أحد معارفه الذي أفاد قبل وفاته أنّ السارق المقنع يشبه بز (الاسم الذي عُرف به فاي). احتجز فـاي مـن غير كفالة مـدة شهرين في أثناء بحـث الشرطة من غير جدوى علـى دليل يربطه بجريمـة القتـل، وأخيراً عرض عليه المدعي العام إسقاط التهم عنه إذا نجح باختبار كشف الكـذب، ولكنه طلب إليـه أن يتعهد بقبول النتائج في المحكمة إذا أشار الاختبار بوضوح إلى وجـود خداع. وافق فاي وفشل في الاختبار، وفشـل في اختبار ثانٍ أجراه فاحص آخر. وتمت

محاكمته وإدانته بالقتل، وحكم عليه بالسجن مدى الحياة بعد أكثر من سنتين، ألقي القبض على القتلة الحقيقيين، واعترفوا بجريمتهم، وبُرِّئَ فاي، فتم إطلاق سراحه فوراً.

– هذه الحالة وصفها عالم النفس ديفيد لايكن في مقالة يسمي فيها اختبار الكذب «تقنية علمية زائفة[2]».

تغـذي الأمثلة من هذا القبيـل، المؤيدة والمعارضة، الجدل القائـم بشأن جهاز كشف الكـذب، ولكن هناك القليل مـن الأدلة العلمية بشأن دقته. ومن ضمـن أكثر من أربعة آلاف مقالـة منشورة أو كتب، هناك أقل مـن أربعمئة منها تنطوي فعليّاً على بحث عملي، ومن بين هذه لا يزيد عدد البحوث التي تلبي متطلبات البحث العلمي المعياري على ثلاثين إلى أربعين بحثـاً[3]. ولمّا كان الجدل بشأن جهاز كشف الكذب لم يُحْسم عن طريق الدراسات البحثية، فإنّـه يـزداد حدّة وسخونة. إنّ معظـم دعاة استخدام جهاز الكشف عـن الكذب من منفذي القانـون، ووكالات الاستخبارات، والأعمـال التجارية المهتمة بالسرقـة والاختلاس، وبعض العلمـاء الذيـن أجروا بعض البحوث. أمّـا ناقدوه فهم المهتمون بالحريـات المدنية، وبعض المحلفين، والمحامون، وعلماء آخرون ممن درسوا الجهاز.

إنّ هدفي من هذا الفصل هو جعل الجدل أكثر قابلية للفهم وليس حسمه، فأنا لا أقدم توصيـات متعلقة بسياسة استخدام جهاز كشـف الكذب من عدمه، ولكني أسعى إلى توضيح طبيعة الجدل لأولئك الذين عليهم اتخاذ هذه الأحكام، وأجعل الخيارات واضحة لهم، وحدود الدليل العلمي معروفـة. ولكني لا أخاطب المسؤولين الحكوميين فقط، أو رجال الشرطة، أو القضـاة، أو المحامين؛ إذ يجب على الجميـع اليوم أن يفهم الجدل القائم حول جهاز كشف الكذب؛ لأنّ زمـن استخدامه، وطريقة استخدام نتائجه تعدّ قضايا سياسية عامة مهمة. لن يتـم حسم تلـك القضايا من غير معرفة أفضل ما لدى العامة، وقد تكون هناك أيضاً أسباب شخصيـة لرغبـة الجميع بالاطلاع أكثـر. في كثير مـن الأعمال والوظائـف، وفي الوظائف المرتبطة بالحكومـة، التي تتطلب مستويات مرتفعة ومنخفضة من التعليم والتدريب، يُطلب إلـى الأشخاص غير المشبوهين بارتكابهـم جرائم الخضوعُ لاختبـار كشف الكذب بصفته جزءاً من التقدم للوظيفة للاستمرار في العمل أو للحصول على ترقية.

تنطبـق معظم الأفكار عـن القرائن السلوكيـة على الخداع، والتـي وردت في الفصول الستـة الأولـى، بالقوة نفسهـا على كشف الخـداع بجهاز كشـف الكذب. يمكـن أن ينكشف

الكاذبون في اختبـار جهاز كشف الكذب؛ بسبب الخوف من الانكشاف، وذنب الخداع، ولذة الخداع. وينبغي لمكتشفي الكذب الحذر من خطأ أوثلّو ومخاطرة بروكاو، والأخطاء الناجمة عن الفروق الفردية في السلوك العاطفي. وينبغي على مشغلي الجهاز التعامل مع المخاطرة بأخطاء تصديق الكذب وعدم تصديق الحقيقة. إنّ معظم الاحتياطات والأخطار في الكشف عـن الكذب هـي نفسها بصرف النظر عن اكتشاف الكذب؛ سـواء عن طريق هذا الجهاز أو القرائن السلوكية. ولكن هناك مفاهيم جديدة معقدة لا بدّ من تعلمها:

- **الفـرق بيـن الدقة والفائدة**؛ كيف يمكـن أن يكون جهاز كشف الكذب مفيداً حتى لو لم يكن دقيقاً؟
- **السعي إلى الحقيقة الأكيدة**؛ ما مدى صعوبة تحديد دقة الجهاز من غير التأكد من الكاذبين؟
- **المعدل الأساس للكذب**؛ كيف ينتج الاختبار الدقيق كثيراً من الأخطاء عندما تشتمل مجموعة المشتبه بهم على عدد قليل من الكاذبين؟
- **ردع الكذب**؛ كيف يمكن للتهديد بالاختبار منع بعض المُستجوبين من الكذب حتى لو كانت إجراءات الاختبار غير صحيحة؟

من الذي يستخدم اختبار جهاز فحص الكذب؟

إنّ استخـدام هـذا الجهاز للكشف عن بعض أشكال الكـذب واسع النطاق وفي ازدياد. مـن الصعب التأكد من عدد اختبـارات كشف الكذب التي تجرى في الولايات المتحدة؛ ربما تزيـد علـى المليون في السنة[4]، وأغلبهـا أي ثلاثمئة ألف تقريباً، يجريهـا أصحاب القطاع الخاص.

ويتـم إجراء هذه الاختبارات على أنّها جزء من فحوص ما قبل التوظيف للسيطرة على الجريمة الداخلية، وبصفتها جزءاً من الإجراءات المستخدمة في توصيات الترقيات أيضاً. ويعتمـد على فحوص مـا قبل التوظيف بكثرة أفراد الرابطة الوطنيـة للصيدليات، والرابطة الوطنيـة للمتاجر الكبرى، وشركة الحماية برنكس، والبقالون المتحدون[5]. وعلى الرغم من أنّ الطلب إلى الموظفين الخضوع للاختبار غير قانوني في ثماني عشرة ولاية، فإنّ أصحاب

العمـل يجدون طرقهم للالتفاف علـى هذه القوانين. قد يُعلِم أربـاب العمل الموظفين أنّهم مشتبه بهم بالسرقة، وأنّهم لن يصرفوا الموظف المتهم إذا تمكن من إثبات براءته[6]. يمكن الطلب إلى الموظف التقدم للاختبار في إحدى وثلاثين ولاية، وأرباب الأعمال الخاصة الذين يستفيـدون أكثـر من جهاز كشف الكذب هـم الذين يعملون في قطـاع المصارف، وعمليات تجارة التجزئة. علاوة على أنّ نصف عدد فروع متاجر ماكادونالدز للوجبات السريعة، والتي يبلغ عددها الإجمالي أربعة آلاف وسبعمئة، تخضع المتقدمين إلى العمل لاختبار الكشف عن الكذب قبل التوظيف[7].

بعد قطاع الأعمال التجارية، فإن التحقيقات الجنائية الأكثر استعمالاً لهذا الجهاز؛ إذ لا يستعمـل فقـط مع المشتبه بهم بالجرائم، بل أحياناً مع الشهـود، أو الضحايا الذين تكون إفاداتهم مشكوكاً فيها أيضاً. وتتبع وزارة العدل ومكتب التحقيقات الفيدرالي، ومعظم أقسام الشرطـة إجـراء استخدام هذا الجهاز بعد أن يضيّق المحققون قائمة المشتبه بهم، ولكن لا تسمح معظـم الولايات اعتماد نتائج اختبار الجهاز في المحاكمـات. هناك اثنتان وعشرون ولايـة فقـط تسمح باعتماد نتيجـة اختبار هذا الجهاز دليـلاً، إذا تمّ التّعهّـد مسبقاً للتقدم للاختبار، وكان هناك اتفاق بين طرفي الدفاع والادعاء على ذلك. يُبرم محامو الدفاع عادة مثل هذا الاتفاق مقابل موافقة الادعاء على إسقاط التهمة، إذا أظهر الجهاز أنّ المشتبه به صادق، وذلك ما حدث مع قصة بز (فاي) التي وصفتها في افتتاحية هذا الفصل. كما حدث في هذه القضية، لا يقدم الادعاء عادة عرضاً كهذا إذا كانت لديه أدلة دامغة يُعتقد أنّها تقنع هيئة المحلفين في إدانة المشتبه به.

يمكـن تقديم نتائج اختبار الجهاز في محاكـم نيومكسيكو وماساتشوستس على الرغم من اعتراض أحد الطرفين، ولا يمكن قبول النتائج ما لم يسبق ذلك تعهّد مقدم في معظم، وليـس جميع دوائر المحاكـم الجنائية الفيدراليـة للاستئناف. لم يحـدث أن أنكرت دوائر المحاكـم الأمريكية للاستئناف محاكمة محلية لإنكار قبول نتائج اختبار الجهاز، وحسب ما ذكـر ريتشارد ك. ليلارد؛ نائـب مساعد النائب العام في الولايات المتحدة الأمريكية:« ليس هناك حُكم محكمة عليا يقضي بقبول دليل جهاز اختبار الكذب في المحكمة الاتحادية[8]».

تعـدّ الحكومةُ الاتحادية المستخـدمَ الثالث الأكبر لجهاز الكشف عن الكذب؛ ففي عام 1982 تم إجراء 22,597 اختبـاراً في مختلف الوكالات الفيدرالية.* أُجري معظمها للتحقيق فـي الجريمة، باستثناء التي تجريهـا وكالة الأمن الوطني، ووكالـة الاستخبارات المركزية. تستخـدم هذه الـوكالات اختبـار الكشف عن الكذب فـي تحقيقات الاستخبـارات ومكافحة التجسـس، ويشمـل هذا اختبـار الأشخاص ذوي التصاريـح العليا الذين يشتبـه بتورطهم بأنشطة تعرض تصريحاتهم الأمنية للخطر، والمشتبه بتجسسهم، والذين يسعون للحصول على تصاريح أمنية. وتفيد تقارير وكالة الأمن القومي قيامها بإجراء 9,672 اختباراً للكشف عـن الكذب في عام 1982م، معظمها فحوص ما قبل التوظيف. لم تذكر وكالة الاستخبارات المركزية عدد المرات التي تطلب فيها اختبار الكشف عن الكذب، ولكنها تعترف باستخدام الجهاز في كثير من الحالات المشابهة لحالات وكالة الأمن القومي.

اقترحـت وزارة الدفـاع في عـام 1982م، بضعة تعديـلات على نظامها بشـأن اختبار الكشـف عن الكـذب. وربما كان الهدف من هذه التعديلات زيـادة استخدام اختبار الكشف عن الكذب في الفحص قبل منح التصريحات، وبالفحص الدوري للموظفين ذوي التصاريح الأمنية، جاء اقتراح تغيير كبير آخر من طرف وزارة الدفاع، حيث كان سيعني أنّ الموظفين أو المتقدميـن بطلبات للحصـول على وظيفة، والذين يرفضون التقـدم لاختبار الكشف عن الكـذب، ربما يكونون عرضة لعواقـب سلبية. وفي عام 1983م، اقتـرح الرئيس ريغان زيادة استخدام اختبار الكشف عن الكـذب، وأعطى صلاحيات للدوائر التنفيذية جميعها بالطلب إلـى الموظفين الخضوع لاختبـار الجهاز في أثناء التحقيقات للكشـف غير المصرح به عن معلومات سرية...(كما في التغييرات التي اقترحتها وزارة الدفاع المرفوضة). وقد ينجم عن التقدم لاختبار كشف الكذب عقوبات إدارية، وحرمان من التصاريح الأمنية (سياسة جديدة لـدى الحكومة)، من شأنها أن تسمح أيضـاً بالاستخدام الحكومي الواسع لجهاز الكشف عن

* يستخدم الآن جهاز الكشف عن الكذب كل من الجيش الأمريكي، وقيادة التحقيقات الجنائية، وقيادة الاستخبارات العسكرية والأمن الأمريكي، وخدمات التحقيق في البحرية، ومكتب القوات الجوية للتحقيقات الخاصة، وقسم تحقيقات مشاة البحرية الأمريكية الجنائية، ووكالة الأمن الوطني، وجهاز الخدمة السرية، ووكالة التحقيقات الفيدرالية، وخدمة التفتيش البريدي، وإدارة الكحول والتبغ والأسلحة النارية، وإدارة مكافحة المخدرات، ووكالة الاستخبارات المركزية، والمارشالات الأمريكيون، وخدمات الجمارك، ووزارة العمل.

obeikandl.com

الكـذب في فحوص ما قبل توظيف أفراد الأمن (والمتقدميـن لشغل الوظيفة)، الذين يُسمح لهـم الوصول إلى معلومات بالغـة السّرّيّة. تقدم السياسة الجديـدة لرؤساء الوكالات الذين لديهـم سلطة إعطاء اختبـارات الكشف عن الكذب دوريّاً أو غير دوري للموظفين المختارين عشوائيّـاً، والذين لديهم إمكانية الوصول إلى معلومات بالغة الحساسية، وحرمان الموظفين الذيـن يرفضـون التقدم إلى الاختبار من مثل هذه الإمكانيـة[9]». ردّ الكونجرس على اقتراح وزارة الدفاع بتشريع يؤجل تطبيق هذه السياسات حتى إبريل 1984م، وطُلب إلى مكتب تقييم التقنية إعداد تقرير عن الأدلة العلمية توضّح دقة الجهاز[10]. في تشرين الثاني 1983، نُشر التقريـر، وفي أثنـاء كتابتي لهذه الكلمات عدّل البيت الأبيض مقترح استخدام جهاز كشف الكذب، وستبدأ جلسات مجلس الشيوخ بشأنه في غضون أسبوع.

أعد مكتب تقييم التقنية وثيقة استثنائية تقدم استعراضاً شاملاً نزيهاً، وتحليلاً نقديّاً للأدلة بشأن الصحّة العلمية لاختبار الجهاز.*

لـم يكـن الأمر سهلاً؛ لأنّ القضايـا معقدة، والمشاعر عن شرعيـة الجهاز حتى داخل الأوسـاط العلميـة حسّاسة جدّاً. والأهم مـن ذلك أنّ الفريق الاستشـاري الذي أشرف على التقريـر شمل قادة أطـراف النزاع داخل الأوسـاط العلمية. لم يعتقد كلّ مـن عرفهم أنهم يستطيعـون الاتفاق على تقريـر مُنصف، ولكنهم فعلوا ذلك. والمراوغـات صغيرة جدّاً على الرغم من وجود بعض الاستياء.

يعتقـد بعض خبـراء جهاز الكشف عن الكـذب المحترفون خارج الأوسـاط العلمية أنّ تقريـر مكتـب تقييم التقنية عن دقـة اختبار الجهاز سلبيّ جدّاً، وكذلـك فعل خبراء الجهاز فـي وزارة الدفـاع. أمّـا تقرير وكالة الأمـن القومي في عـام 1983م، فيـرى أنّ دقة الجهاز واستخدامه مصرح به من قبل رؤساء الأقسام في الجيش، والبحرية، والقوات الجوية، ووكالة

* لقد أخذت الكثير من تقرير مكتب تقييم التكنولوجيا في الإعداد لهذا الفصل، وأنا ممتن للأشخاص الأربعة الذين قرأوا مسودة هذا الفصل وقدموا العديد من الاقتراحات المفيدة والمهمة: ليونارد ساكس (أستاذ مساعد في علم النفس/ جامعة بوسطن)، ودينيس دوغرتي (المحللة في مكتب تقييم التكنولوجيا المؤلفة والمؤلفة المشاركة على التوالي في تقرير المكتب)، وديفيد ل. لايكن (جامعة مينيسوتا)، وديفيد ر. راسكين (جامعة يوتاه). لقد أجابت دينيس دوغرتي بسخاء وصبر على العديد من استفساراتي في أثناء المراوغة بالجدل المتضارب والقضايا المختلفة.

الأمن القومي[11]. لم يستفد التقرير الذي أُقِرّ وأُعِدّ في غضون ثلاثين يوماً من المشورة، أو مراجعة الأوساط العلمية، باستثناء مراجعة شخص واحد مناصر لاستخدام الجهاز. يتفق تقريرا وكالتي الأمن القومي، ومكتب تقييم التقنية، على استخدام واحد للجهاز على الرغم من أنّ مكتب تقييم التقنية أكثر حذراً من وكالة الأمن القومي، ويتفق المكتبان على وجود دليل يشير إلى أنّ اختبارات الجهاز تقدم نتيجة تفوق المصادفة في الكشف عن الأكاذيب عند استخدامها في التحقيق في حوادث جنائية محدّدة. سأقدم لاحقاً شرحاً لخلافهما بشأن قوة هذا الجهاز، والصراع بينهما على استخدامه في حالات مكافحة التجسس.

لا يقدم تقرير مكتب تقييم التقنية نتيجة واحدة، أو بسيطة، يمكن ترجمتها بسهولة إلى تشريعات. وكما كنا نتوقع، فإنّ دقة الجهاز (أو أيّ تقنية أخرى في الكشف عن الأكاذيب) تعتمد على طبيعة الكذبة، والكاذب، ومكتشف الكذب (على الرغم من أنّ تقرير مكتب تقييم التقنية لا يستخدم هذه المصطلحات). إنّ مهارة الفاحص في إعداد الأسئلة الواجب طرحها، وكيفية تسجيل مخططات الجهاز، تعتمد على مشغِّله، وعلى تقنية الاستجواب المحدّدة أيضاً.

كيف يعمل مِكشاف الكذب؟

يذكر **قاموس ويبستر** أنّ مصطلح **مِكشاف الكذب** يعني أداة لتسجيل واقتفاء أثر نبضات عدّة في الوقت نفسه. تُسجّل النبضات بوساطة ذبذبات أقلام كاشف على لوح متحرك من الورق. وعادة ما يشار إلى جهاز كشف الكذب على أنه قياس التغيرات في نشاط الجهاز العصبي اللاإرادي، مع أنّ أقلام جهاز كشف الكذب تستطيع قياس أيّ نوع من النشاط. لقد وضّحت في الفصل الرابع أنّ أنشطةَ الجهاز العصبي اللاإرادي، وهي تغيرات معدل نبضات القلب، وزيادة في ضغط الدم، ودرجة حرارة الجلد وغيرها— هي علاماتٌ على انفعال عاطفيّ، ولقد ذكرت أنّ بعض هذه التغيرات مثل زيادة وتيرة التنفس، أو التّعرّق، أو تورّد الوجه، أو شحوبه يمكن ملاحظتها من غير استعمال جهاز كشف الكذب، ولكن الجهاز يسجّل هذه التغيرات بدقة أكبر، ويكشف عن أدقّ التغيرات أكثر مما يمكن مشاهدته، ويسجل أنشطة الجهاز العصبي اللاإرادي، مثل معدل نبض القلب الذي لا يُرى أبداً، ويقوم

الجهاز بذلك من خلال تضخيم الإشارات المُلْتَقَطَة من المجسّات الموصولة بأجزاء مختلفة من الجسم، وبالاستخدام النموذجي للجهاز، توصل أربعة مجسّات على أنحاء متفرقة على جسم المُسْتَجوَب؛ حزامان مطاطيان حول صدره ومعدته لقياس التغيرات في عمق التنفس ومعدله، ويثبّت جهاز قياس ضغط الدم على العضلة ثنائية الرأس لقياس نشاط القلب، في حين يقيس المجس الرابع التغيرات الدقيقة في التعرق التي تلتقطها أقطاب معدنية توصل بالأصابع.

إنّ قاموس ويبستر محقّ في تسمية الجهاز أحياناً بكاشف الكذب، ولكنّ هذه التسمية غير دقيقة؛ لأنّ المِكشاف لا يكشف الكذب بحدّ ذاته، وسيكون الأمر أسهل بكثير لو كانت هناك علاقة مباشرة فريدة على الكذب، وليست علامة لشيء آخر. ولكن هذه العلامة غير موجودة. وعلى الرّغم من وجود جدل بكلّ ما هو متعلق بهذا الجهاز، فإنّ جميع من يستخدمونه يتفقون أنّه لا يقيس الكذب مباشرة، وكلّ ما يقيسه هو علامات الانفعال في الجهاز العصبي الذاتي؛ كالتغيرات الفسيولوجية (في وظائف الأعضاء) التي تنتج أساساً؛ بسبب انفعال الشخص عاطفيّاً. والأمر نفسه يحدث في قرائن الخداع السلوكية. تذكّر أنني شرحت في وقت سابق أنّه لا التعبير في الوجه، ولا الإيماء، ولا تغير الصوت تُعدّ علامة على الكذب بحدّ ذاته، وما هي إلّا سلوكات تشير إلى انفعال عاطفي أو اضطراب في التفكير فقط، ويمكن الاستدلال على الكذب منها؛ لأنّ العاطفة لا تناسب العبارة المنطوقة في حال كان المُستجوَب كاذباً. يقدم مِكشاف الكذب معلومات أقلّ دقة من القرائن السلوكية بشأن نوع العاطفة المنفعلة؛ فقد يكشف تعبير الوجه الدقيق أنّ أحدهم غاضب، أو خائف، أو مذنب، أو غير ذلك. بالمقابل لا يكشف المِكشاف إلّا عن وجود انفعال معين من غير الإشارة إلى نوعه.

ولاكتشاف الكذب، يقارن فَنِّيُّ المِكشاف النشاط المسجل على الرسم البياني عند سؤال المشتبه به السؤال الحاسم، السؤال المرتبط بإجراء الاختبار: هل سرقت سبعمئة وخمسين دولار؟ مع إجابة المشتبه به على بعض الأسئلة الأخرى التي لا علاقة لها بالسؤال الحاسم، مثل: هل اليوم هو الثلاثاء؟ هل سبق لك أن سرقت شيئاً ما فيما مضى؟ ويعدّ

المُستجـوَب مذنبـاً إذا أظهـر نشاطاً زائداً علـى المِكشاف عن السـؤال الحاسم مقارنة مع الأسئلة الأخرى.

مثل القرائن السلوكية على الخداع، إنّ اختبار المِكشاف عرضة لما أسميته خطأ أوثلّو. تذكّـر أنّ أوثلّـو فشـل في تفسير خـوف ديزديمونة، في أنّـه قد لا يكون ذنب معانـاة الزانية حيال كشف أمرها، ولكنه قد يكون خوف الزوجة المخلصة من الزوج الذي لن يصدقها. قد ينفعـل الأبرياء عاطفيّـاً، وليس الكاذبون فقط، عندما يعلمون أنهـم موضع اشتباه بالكذب. ربما ينفعل البريء الذي يُشتبه بارتكابه جريمة، أو يُستجوَب عن نشاط قد يعرض تصريحه الأمني اللازم للعمل للخطر أيضاً، وكذلك المشتبه بتسريبه وثيقة سرية للصحافة. إنّ مجرّدَ الطلـب إلى شخص ما التقدم لاختبار المِكشاف كافٍ لإثارة الخوف لديه، قد يكون الانفعال قويّاً إذا وُجِد لدى المشتبه به سبب للاعتقاد أنّ مشغل المِكشاف والشرطة متحاملون عليه، وإنّ الخـوف ليـس هو العاطفـة الوحيدة التي قد يحسّ بها الكاذب حيال كذبـه، فقد يشعر الـكاذب بذنـب الانكشاف أو لذة الخداع أيضاً كما شرحت في الفصل الثالث. هذه المشاعر تُنتج نشاطاً في الجهاز العصبي اللاإرادي الذي يقيسه المِكشاف، وقد يشعر بهذه المشاعر الأبريـاء أيضـاً وليس الكاذبون فقـط. ويعتمد نوع العواطف التي يشعر بهـا المشتبه به على شخصيتـه، والعلاقـة السابقـة بينه وبيـن مكتشف الكـذب، وتوقعات المشتبه بـه كما سبق وشرحت في الفصل السادس.

تقنية سؤال التّحكّم

يـدرك جميع الذين يستخدمـون المِكشاف، والذين ينتقـدون استخدامه، الحاجة إلى الحـدّ من أخطاء أوثلّو. فهـم يختلفون بشأن مدى تخفيف إجـراءات الجهاز لتوجيه الأسئلة للحـد من الأخطـاء أو تلافيها. هناك أربعة إجـراءات استجواب مستخدمـة للجهاز، وأكثر مـن ذلـك إذا أخذ بعض اختلافات هذه الإجراءات الأربعـة بالحسبان. سنناقش الآن اثنين منها؛ أولها تقنية **سؤال التحكم**، ويستخدم في معظم الأحيان عند التحقيق مع المشتبه بهم الجنائيين.

لا يُسأل المشتبهُ به السّؤالَ الحاسم المرتبط بالجريمة فقط، مثل: هل سرقت سبعمئة وخمسين دولاراً؟ ولكن توجّه إليه أسئلة تدعى أسئلة التّحكّم أيضاً؛ أسئلة لا علاقة لها بالشبهة. ينبع كثير من الجدل بشأن هذه التقنية من الخلافات بما يتحكم به هذا السؤال وكيف سينجح.

سأستشهد بتفسير عالم النفس ديفيد راسكين لهذا؛ لأنه عالم رائد يدعم استخدام تقنية سؤال التّحكّم في التحقيقات الجنائية. لنفرض أنّ المُسْتجوَب أنثى، قد يسأل المُسْتجوِب: لأنّ الأمر يرتبط بالسرقة، أحتاج إلى سؤالك بعض الأسئلة العامة عن نفسك وعلاقتها بالسرقة، وتحديد ما إذا كنت من نمط الشخصية التي قد تسرق تلك النقود والكذب بشأنها لاحقاً؛ لذا، إنّ سألتك: هل سبق أن أخذت شيئاً لا يخصك خلال ثمانية عشرة سنة الأولى من عمرك؟ فكيف ستجيبين عن هذا السؤال؟ إنّ الطريقة التي يوجّه فيها السؤال إلى الشخص، وسلوك الفاحص، معدّان لجعل المستجوَب يشعر بموقف دفاعيّ والحرج للإجابة بالنفي (لا).... إنّ تلك الطريقة، كما يكتب راسكين، مصممة لإيجاد احتمال أن يشهد الشخص البريء اهتماماً أكبر بما يتعلق بصدق إجابته عن أسئلة التحكم، مقارنة بالأسئلة المرتبطة بالسرقة. ومع ذلك يكون الشخص المذنب أكثر اهتماماً بإجاباته المخادعة عن الأسئلة المرتبطة؛ لأنّ هذه الأسئلة تمثّل الخطر المباشر الجديّ له. وعلى كلّ حال يعرف الشخص البريء أنه يجيب بصدق عن الأسئلة المرتبطة، ويصبح أكثر اهتماماً بشأن الخداع أو عدم التيقن من صدقه في ما يتعلق بإجاباته عن أسئلة التحكم[12]».

يُعدّ ديفيد لايكن، الأخصائيّ النفسيّ الذي يفضل اختبار معرفة المذنب الذي وُصف في نهاية الفصل السابق، الناقدَ الرئيس لاختبار سؤال التّحكّم. (ينتقد راسكين اختبار معرفة المذنب.)، وفي كتابه الأخير عن استخدام مِكشاف الكذب، كتب لايكن: حتى تعمل تقنية سؤال التحكم كما يُشاع عنها، ينبغي لكلّ شخص الاعتقاد أنّ الاختبار مؤكد النجاح تقريباً (وهذا غير صحيح)، وأنّ إعطاء إجابات تحكم قوية سيعرضه للخطر (والعكس هو الصحيح). ومن غير المعقول أن نفترض قدرة جميع فنِّيي المِكشاف إقناع المُستجوَبين جميعهم بهذين الافتراضين غير الصّحيحين[13]».

لايكـن على حقّ فـي أنّ هذيـن الافتراضين اللذين علـى المشتبه بـه تصديقهما غير صحيحين. لا يعتقد جميع من يستخدم المِكشاف أنّ نجاح الجهاز في الكشف مؤكد، ولا حتى معظـم مناصريـه غير المنتقدين؛ فالجهـاز يخطئ، ولكن ربما يكون لايكـن محقاً للإشارة بوجـوب عدم علـم المشتبه به بذلك. إذا عرف المشتبه به غير البـريء أنّ المِكشاف مؤكد النجـاح فقـد يخاف طـوال الاختبار، ويخاف أن يسـاء الحكم عليه بتقنية غيـر دقيقة؛ لذا، قـد لا يبـدي المشتبه به غير الواثق الخائـف اختلافاً في الاستجابة لكلّ مـن أسئلة التّحكّم والمرتبطـة بالجرم، وإذا انفعل عاطفيّاً على الأسئلة جميعها، فإنّ فَنِّيَّ المِكشاف لا يستطيع الحكـم عمّـا إذا كان مذنبـاً أو بريئاً. والأسـوأ من ذلك، قد يبدي المشتبـه به البريء الذي يعتقـد أنّ المِكشاف مؤكد النجاح خوفاً عند ذكـر الأسئلة المرتبطة بالجريمة. وعليه، يُدان على أنه مذنب.*

أما الاقتراح الثاني، الذي يفيد أنّ استجابات التحكم القوية تعرض المشتبه به للخطر، فهو كذلك خطأ. مرة أخرى، يعرف فَنِّيُّو المِكشاف جميعهم ذلك، والعكس صحيح؛ إذا أظهر المشتبه به استجابات لسؤال التحكم: هل سبق أن أخذت شيئاً لا يخصك خلال ثماني عشرة سنـة الأولى من عمـرك؟ مقارنة بالسؤال المرتبـط: هل سرقت سبعمئـة وخمسين دولاراً؟ فإنّـه قد أفلـت من الإدانة، وحكم عليه أنه غير كاذب، وبريء من الجرم، ويفترض أن ينفعل البريء أكثر بالسؤال المرتبط بالجرم.

وحتى يعمل اختبار المِكشاف، ينبغي أن يثير سؤال التحكم الشخص البريء بقدر إثارة السـؤال المرتبـط بالجرم إن لم يكن أكثر، والمأمول هو جعل المشتبه به البريء مهتمّاً أكثر بسـؤال التحكم من اهتمامه بالسؤال المرتبط بالجرم، ويتـم تحقيق ذلك بجعله يصدق أنّ إجابتـه عن سؤال التحكم مهمة، وسوف تؤثر فـي كيفية الحكم عليه. مثلاً، يفترض فاحص المِكشاف أنّ الجميع تقريباً قبل سنّ الثامنة عشرة قد أخذ شيئاً لا يخصه، وقد يعترف عادة بعضـ الأشخاص في قيامهم بهـذا الجرم فيما مضى، ولكن في اختبار المِكشاف، لا يعترف

* على الرغم من أن منطق لايكن في هذه النقطة يبدو معقولاً ومتفقاً مع منطقي، إلا أن لايكن يشير إلى أن الدليل على ذلك ليس ثابتاً، وفي دراستين أجراهما عمد إلى ارتكاب أخطاء في الاختبار التمهيدي كي يعرف المشتبه به أن اختبار البوليغراف معرض للخطأ، فلم يكن هناك انخفاض ملحوظ في الكشف لاحقاً عن الكذب، ومع ذلك أن ملاءمة الدراسات التي نقلها راسكين مشكك بها، وهذه إحدى عدّة قضايا تتطلب المزيد من البحث.

المشتبه به البريء بذلك؛ لأنّ الفاحص جعله يعتقد أنّ الاعتراف بالجرم سوف يظهره شخصاً قد يقدم على سرقة سبعمئة وخمسين دولاراً. يريد فاحص المِكشاف من الشخص البريء الكذب بسؤال التحكم، والإنكار في أنه لم يأخذ ما لا يحقّ له طوال حياته، ويتوقع الفاحص أنّ المشتبه به البريء سيتضايق عاطفيّاً حيال الكذب، وأنّ ذلك الضيق سيُسجّل على الرسم البياني للمِكشاف؛ فعندما تُسأل المشتبه بها البريئة السؤال المرتبط بالجرم: هل سرقتِ سبعمئة وخمسين دولاراً؟ ستردّ المشتبه بها الصادقة: لا. ولأنها لا تكذب فلن تتضايق عاطفيّاً، أو على الأقلّ لن تتضايق كما تضايقت عندما كذبت عن سؤال التّحكّم، ولن يكون هناك نشاط يُذكر على الرسم البياني للمِكشاف، وسوف تجيب السارقة أيضاً: لا، عند سؤالها إن كانت قد سرقت سبعمئة وخمسين دولاراً، ولكنها ستكون منفعلةً عاطفيّاً بهذه الكذبة المرتبطة بالجرم مقارنة بالكذبة عن سؤال التحكم؛ لذا، من المنطق أن يُظهر الرسم البياني للبريء انفعالاً عاطفيّاً أكثر بسؤال: هل سبق أن أخذت شيئاً» مقارنة بسؤال: هل سرقت سبعمئة وخمسين دولاراً؟، والمذنبة فقط هي التي ستُظهر انفعالاً عاطفيّاً أكثر عن هذا السؤال.

تستبعد تقنية سؤال التحكم خطأ أوثلّو فقط إذا كان المشتبه به البريء منفعلاً عاطفيّاً من سؤال التحكم مقارنة بانفعاله تجاه السؤال المرتبط بالجرم، وبخلاف ذلك، يحدث خطأ عدم تصديق الحقيقة. لنفكّر فيما يمكن أن ينتج مثل هذا الخطأ، وما الذي يجعل البريء المشتبه به أن يكون منفعلاً عاطفيّاً أكثر بسؤال التحكم (هل سبق أن أخذت شيئاً لا يخصك خلال ثمانية عشرة سنة الأولى من عمرك؟* لا بدّ من تحقيق مطلبين؛ أحدهما فكريّ، والآخر عاطفيّ. ولا بدّ من أن يكون المشتبه به قد أدرك فكريّاً أنّ السؤالين مختلفان على الرّغم من محاولة فاحص المِكشاف إخفاء هذه الحقيقة. وقد يلاحظ المشتبه به البريء أنّ سؤال السبعمئة وخمسين دولاراً هو بشأن حدث حديث ومحدّد، أو قد يدرك المشتبه به البريء أنّ السؤال المرتبط بالجرم أكثر تهديداً له؛ فهو بشأن ما قد يجلب العقاب، في حين يتعامل سؤال التحكم بالأمور الماضية التي لم تعد تعرضه للعقاب.

* من الناحية العملية، يتم توجيه عدّة أسئلة مرتبطة بالجرم وأسئلة التحكم لكن ذلك لا يغير من جوهر تحليلي.

قـد يعمل المِكشـاف إذا أظهر المشتبه بـه البريء الاستجابـات العاطفية نفسها عند سؤالـه السـؤال الأكثر تحديداً والمهـدّد والمرتبط بالجرم. دعونا نفكر فـي بعض الأسباب لقيـام بعضـ المشتبه بهم الأبريـاء بالعكس، ويُحكـم عليهم بالذنب؛ لأنّهـم عاطفيّون أكثر بالاستجابة للسؤال المرتبط بالجرم مقارنة باستجاباتهم على أسئلة التحكم:

1. **الشرطـة عرضـة للخطـأ:** لا يتـمّ إخضـاع كلّ مـن ارتكـب جرماً معينـاً لاختبار المِكشـاف، ويعرف المشتبه به البريء الـذي يُطلب إليه التقدم لاختبار المِكشاف أنّ الشرطـة قـد أخطأت خطأً فادحـاً، ربما يكون قد شوّه سمعـة الشخص بمجرد الاشتبـاه به. لقـد قدمت المشتبه بهـا فعلاً تفسيـراً يبيّن عـدم ارتكابها الجرم، ولماذا لا يمكنها القيام بذلك، بل إنّها لم تقم به أصلاً. ومن الواضح أنهم لا يثقون بهـا على الرّغم مـن وجوب ذلك، وفي حيـن لا تستطيع المشتبه بهـا عدَّ الاختبار فرصـة مرحّباً بها لإثبات براءتها، فإنها قـد تخشى أيضاً أنّ أولئك الذين أخطؤوا فـي الاشتباه بها سوف يخطئـون أكثر. فإذا كانت أساليـب الشرطة مدعاةً للخطأ لدرجـة جعلهم يشتبهـون بها، فقد يكون اختبـار المِكشاف الـذي يجرونه عرضة للخطأ أيضاً.
2. **الشرطـة غير عادلة:** قـد لا يحبّ المتهمُ الموظفين المُكلفين بتطبيق القانون، ولا يثـق بهم ، حتى قبـل أن يصبح مشتبهاً به بجُرم ما. فـإذا كان المشتبه به البريء فـرداً ينتمي إلـى إحدى الأقليّات، أو صاحب ثقافة فرعيّـة تتنكّر للشرطة أو لا تثق بهـم، فمن المرجـح أن يتوقـع المشتبه به، ويخـاف أن يسيء فاحصـ المِكشاف الحكم عليه.
3. **الأجهـزة عرضـة للخطـأ:** قد يعتقـد أحدهم أنّ ذلك معقول تمامـاً، وأنّ الشرطة تحقّـق مـع المشتبه بهـا بجُرم لم تقترفْـه. وحتى مثـل هذا الشخصـ، قد لا يثق بالمِكشـاف. يمكن أن يعزى ذلك إلى عـدم الثقة بالتقنية بوجه عام، أو ربما يكون المتهـم قد قرأ إحدى المقـالات، أو المجلات، أو التفسيرات التّلفازيّة، التي تنتقد عمل هذا الجهاز.

4. **المشتبه به شخص خائف، أو مذنب، أو عدوانيّ:** قد يستجيب الشخص الخائف، أو العدوانـيّ للسؤال المحدّد، والحديث من حيـث زمن حصوله، والمهدّد، وكذلك يفعـل الشخص العدوانيّ وخصوصاً إذا مال إلـى الغضب تجاه السلطة لتسجل أيّاً من هذه العواطف على الجهاز.
5. **على الرغم من براءته، لدى المشتبه به ردّ فعل عاطفيّ تجاه أحداث الجريمة:** وليس المذنـب فقط الذي قد ينفعل عاطفيّاً للسؤال المرتبط بالجرم مقارنة بسؤال التحكـم. لنفترض أنّ شخصـاً بريئاً يشتبه بارتكابه جريمة قتـل شريكه في العمل؛ بسبـب غيرته منه. والآن، ولمّـا كان المنافس قد قضى نحبه، فقد يشعر المشتبه به بالنـدم حيال غيرته منه وببعض السعادة في «الفوز» بالمنافسـة، وبالذنب للشعور بالسعادة... وهلمّ جرّا، أو لنفترض أنّ المشتبه به البريء كان متضايقاً عندما وجد جثـة شريكه المشوّهـة غارقة في الدّم. وعنـد سؤاله عن الجريمـة، أيقظت ذكرى ذلـك المشهـد هذه المشاعر، ولأنّه رجل، تمنعه رجولتـه من الاعتراف بذلك. قد لا يـدرك المشتبه به هذه المشاعر جميعها، وسيُكتشـف أنه شخص كاذب في اختبار المِكشـاف، وهو كذلك. ولكن ذلك كان بسبب الشعور غير الحضاري، أو استعراضه لرجولتـه، وهو ما كان يخفيـه وليس الجريمة. في الفصل القادم، سأناقش مثل هذه الحالة، والتي فشل فيها المشتبه به البريء في اختبار المِكشاف، وأدين بتهمة القتل.

يقـرّ أنصار استخدام تقنيـة سؤال التحكم في التحقيقات بالحـوادث الجنائية ببعض مصـادر الأخطـاء، ولكنهم يدعون أنها نادرة الحدوث. لقد جـادل النقاد في أنّ نسبةً كبيرةً مـن المشتبه بهـم الأبرياء (يدعـى أشـد المنتقدين بـ50% مـن البراءة) يظهـرون انفعالاً عاطفيّاً أكثر تجاه السؤال المرتبط بالجرم مقارنة بسؤال التحكم. وعند حدوث ذلك، يفشل المِكشاف، ويقع في خطأ أوثلّو؛ أي تكذيب الشخص الصادق.

اختبار معرفة المذنب

يُزعم أنّ اختبار معرفة المذنب، الذي سبق شرحه في الفصل السابق، يقلّل من فرص ارتـكاب أخطاء عدم تصديق الحقيقة. ولاستخدام تقنيـة الاستجواب هذه، ينبغي لمكتشف

الكـذب معرفة معلومات عـن الجريمة لا يعرفهـا إلّا الشخص المذنـب. لنفترض عدم علم أحـد بالمبلغ المسروق، وأنه كان مـن فئة الخمسين دولاراً فقط إلا صاحب العمل، والسارق، وفاحص المِكشاف بالضبط.

مـن شأن اختبار معرفة المذنـب أن يسأل المشتبه بها: إذا سرقـتِ المال من صندوق الدفـع فستعرفيـن المبلغ الذي أُخذ، هل كان مئة وخمسيـن دولاراً، أم ثلاثمئة وخمسين، أم خمسمئـة وخمسين، أم سبعمئة وخمسين، أم تسعمئة وخمسين؟ و: لقد كان المبلغ المسروق جميعـه مـن الفئة النقدية نفسهـا. وستعرفين ماذا كانـت هذه الفئة. أو: هـل كانت من فئة الخمسة، أم العشرة، أم العشرين، أم الخمسين، أم المئة؟

إنّ نسبة أن تكون ردّة فعل الشخص البريء عن الإجابة الصحيحة في سؤال واحد هي واحد من خمسة، وتكون نسبة ردّة فعل الشخص البريء عن الإجابة الصحيحة في السؤالين معـاً هي واحـد من خمس وعشرين علـى الأكثر، في حيـن، تكون فرصـة ردّة فعل الشخص البـريء حول الإجابة الصحيحة هي واحد من عشرة ملاييـن إذا أُعِدَّ عشرة أسئلة مشابهة عـن الجريمة[14]. إنّ الفـرق النفسيّ الحاسم بين المشتبه به (المذنـب) والشخص البريء هـو أنّ أحدهما حاضر في مسرح الجريمة؛ ويعلم ما الذي يحدث هناك، ويحتوي ذهنه على صـور ليست متاحة للشخص البـريء. وبسبب هذه المعرفة، سيعترف المشتبه به (المذنب) بالأشخاص، والأشياء، والأحداث المرتبطة بالجريمـة، وسوف تحفّزه هذه المعرفة وتجعله منفعلاً[15]».

ولكـن يكمـن أحد محدّدات اختبار معرفـة المذنب في عدم إمكانيـة استخدامه دائماً حتـى في التحقيقـات الجنائية. فقد تكون المعلومـات عن الجريمة منتشـرة انتشاراً واسعاً بحيـث يعـرف حقائقهـا البريء والمذنـب، حتى لو لـم تكشـف الصحف تلـك المعلومات، وستفعل الشرطة ذلك في عملية استجواب المشتبه بهم. فلا يصلح استخدام اختبار معرفة المذنـب بسهولـة في بعض الجرائم، ومن الصعب استخدامه في تقييم ما إذا كان الشخص الـذي اعتـرف بجريمة قتل كاذباً فـي ادعائه عند قوله إنّ ذلك كان دفاعـاً عن النفس، وقد يكـون المشتبه به البريء أحياناً حاضراً فـي مسرح الجريمة، ويعرف ما تعرفه الشرطة من تفاصيلها.

يدّعـي راسكين مناصر تقنية سؤال التحكم، أنّ إجـراءات اختبار معرفة المذنب تنتج أكثـر أخطاء تصديـق الكذب؛ لذا، يجـب الافتراض أنّ مرتكب الجريمـة يمتلك معرفة عن التفاصيـل التي تغطيها الأسئلـة التي سيجيب عنها، إنْ لم ينتبـه الجاني إلى هذه التفاصيل انتباهـاً كافيـاً، ولم تُهيّأ له فرصة مناسبة لمراقبة التفاصيـل، أو كان مخموراً عند الحدث، فلن يكون اختبار المعلومات المخفية مناسباً لذلك الشخص[16].

لا يكـون اختبار معرفة المذنب مفيـداً إذا كان المشتبه به من أولئك الذين لا يظهرون استجابـة لأنشطة الجهاز العصبيّ اللاإراديّ التي يقيسها المِكشاف. وكما ناقشت في قائمة الفصـل بما يتعلق بالقرائـن السلوكية على الخـداع، هناك فروق فرديّة كبيـرة في السلوك العاطفـيّ. وبصـرف النظر عن ما يُختبر، سواء تعبير الوجه كان، أم إيماءة، أم نغمة صوت، أم معـدل ضربـات القلب، أم وتيرة التنفـس، فلن يكون حسّاساً لدى بعض الأشخاص. لقد أكـدت مسبقـاً أنّ غياب زلة اللسان، أو زلة الحركة الرمزيـة، لا تثبت أنّ المشتبه به صادق. وبالمثل، فإنّ غياب نشاط الجهاز العصبي اللاإرادي كما يقيسه عادة المِكشاف، لا يثبت أنّ الشخص غير منفعل. ففي اختبـار معرفة المذنب، تكون نتائج الأشخاص الذين لا يظهرون نشاطـاً في الجهاز العصبي اللاإرادي عندما يكونون عاطفيين غير حاسمة. يذكر لايكن أنّ ذلك نادر الحدوث، ولكن البحوث التي أجريت لمعرفة تكرار حدوثه بين الأشخاص المشتبه بهم بارتكاب الجرائم أو الجاسوسية وغيرها قليلة، وأنّ الأشخاص الذين لا يظهرون نشاطاً فـي الجهاز العصبيّ اللاإراديّ يحقّقون نتائج غير حاسمة فـي اختبار سؤال التحكم؛ إذ، لا يكون هناك فرق بين استجاباتهم لسؤال التحكم والأسئلة المرتبطة بالتهمة.

قـد تثبّط المخدرات مـن نشاط الجهاز العصبـيّ اللاإراديّ. وعليـه، يحقق الشخص الـذي تعاطاها نتائـج غير حاسمة على المِكشـاف، سواء وجّهت إليه أسئلـة معرفة المذنب أو سـؤال التحكم. وسأناقش هـذا، ومسألة ما إذا كان المرضـى النفسيون يتهرّبون من كلا اختباري المِكشاف لاحقاً عند تلخيص الأدلة حتى الوقت الحالي.

وجـد مكتب تقييـم التقنية، الذي استعرض الأدلة جميعها بصـورة حاسمة، أنّ تقنيتَي الاستجـواب عرضة للأخطاء التي يدّعيها منتقدو كلتـا الحالتين. عادةً، ينتج اختبار معرفة المذنـب خطأ تصديق الكاذب، في حين، ينتج اختبار سـؤال التحكم خطأ تكذيب الصّادق.

ومع ذلك، حتى هذه النتيجة مختلف عليها بين مشغلي المِكشاف والباحثين. ويبقى الغموض جزئيّاً، بسبب وجود عدد قليل من الدراسات التي بحثت في ذلك؛ لأنّ من الصعوبة بمكان إجراء بحث يقيّم دقّة المِكشاف. يمكن إيجاد الأخطاء في معظم الدراسات التي أجريت حتى الآن،* والمشكلة الحاسمة هي الوصول إلى ما يسمى الحقيقة الأكيدة، وهي طريقة للمعرفة باستقلاليّة عن المِكشاف، وما إذا كان أحدهم صادقاً أم كاذباً. وإذا لم يعرف المحقّق النتيجة الأكيدة عمن كذب ومن كان صادقاً فليست هناك طريقة لتقييم دقة المِكشاف.

دراسة دقّة مِكشاف الكذب (البوليغراف)

تختلف الأساليب البحثية التي تناولت دقة المِكشاف في مدى تأكدها من الحقيقة الأكيدة، وتبحث الدراسات الميدانية في الحوادث الفعلية الواقعية. أمّا في الدراسات التماثلية، فتُدرس حالة ما شبيهة بما هي عليه في الواقع، وهي تجربة يعدّها الفاحص في الغالب. ولكلّ من الدراسات الميدانية والتماثلية نقاط قوة وضعف؛ ففي الدراسات الميدانية، يهتم المشتبه به باختبار المِكشاف؛ لذا، يرجّح أن تكون عواطفه قوية، وتتمثّل نقطة القوة الأخرى في نوعية الأشخاص المناسبين في عينة الدّراسة؛ أي المشتبه بهم الحقيقيون، وليس طلاب الجامعة الجدد الذين يشاركون في الدراسات التماثلية، وتكمن نقطة ضعف الدراسات الميدانية في غموض الحقيقة الأكيدة، واليقين بشأن هذه الحقيقة هي نقطة القوة الرئيسة للدراسات التماثلية. فمعرفتها أسهل؛ لأنّ الباحث يرتّب من سيقوم بالكذب ومن سيكون صادقاً، ونقطة ضعفها هي أنّ المشتبه به عادة لا يوجد لديه ما يخاطر به، ولا يحتمل أن تُثار العواطف نفسها، وكذلك قد لا يشبه الأشخاص المفحوصون نوع الأشخاص الذين يأخذون غالباً في الواقع اختبار المِكشاف.

* بينما كتبت آلاف المقالات عن البوليغراف إلا أن القليل منها تشتمل على البحوث، وقد عرض مكتب تقييم التكنولوجيا ل3,200 مقالة أو كتاب والتي منها 320 فقط تشتمل على البحوث، ولم تلبي معظمها المعايير العلمية بالحد الأدنى، وبحكم مكتب تقييم التكنولوجيا كان هناك حوالي ثلاثين دراسة علمية حسنة النية عن دقة البوليغراف في الكشف عن الكذب.

الدراسات الميدانيّة

دعونا نفكر في سبب صعوبة إثبات معيار للحقيقة في الدراسات الميدانية. يخضع المشبوهون بارتكاب الجرائم لاختبار المِكشاف على أنّه جزءٌ من التحقيق بالجريمة. بعد ذلك، تصبح المعلومات متوافرة عما إذا اعترفوا أو أُثْبِتَ أنّهم مذنبون أو أبرياء. ويبدو أنه بوجود تلك المعلومات جميعها سيكون من السهل إثبات الحقيقة، ولكنّ الأمر ليس بتلك السهولة، وسأقتبس من تقرير مكتب تقييم التقنية ما يلي: «يمكن إسقاط التهمة عن المتهم لعدم وجود أدلّة كافية بدلاً من ثبوت البراءة، واذا برّأت هيئة المحلفين متهماً ما فليس من السهل تحديد الدرجة التي شعرت بها الهيئة أنّ المتهم بريء حقيقةً، أو ما إذا شعرت بعدم وجود أدلة كافية لتلبية معيار (مذنب من غير أي شكّ معقول). إنّ كثيراً من حالات الإقرار بالذنب فعليّاً هي اعترافات بالذنب في حالات الجرائم الصغيرة؛ وكما يذكر راسكين: من الصعب تفسير معنى مثل هذا الاعتراف والإقرار بالذنب في التهمة الأصلية. والنتيجة هي أنّ باستخدام نتائج نظام العدالة الجنائية، تبدو اختبارات المِكشاف وفيها كثير من أخطاء عدم تصديق الحقيقة في حالات التبرئة، أو أخطاء تصديق الكذبة في حالات إسقاط التهم[17]».

وعلى الرّغم من احتمال حلّ هذه المشكلات ظاهريّاً من خلال وجود لجنة من الخبراء لمراجعة الأدلة جميعها، والتوصّل إلى قرار بالإدانة أو البراءة، فإنّ هناك صعوبتين أساسيّتين في ذلك؛ فالخبراء لا يتفقون دائماً. وإن اتفقوا، لا توجد هناك طريقة لمعرفة متى يكونون على خطأ. حتى الاعترافات ليست دائماً خالية من المشكلات. يعترف بعض الأبرياء، وحتى عندما تكون اعترافاتهم صادقة، فإنّها لا تحقّق نجاحاً كافياً إلا لنسبة قليلة من أولئك الذين يخضعون للاختبار. على وجه التّقريب، تعاني معظم الدراسات الميدانية من مشكلة أنّ مجتمع الدراسة غير محدّد.

الدراسات التماثليّة

مشكلات الدراسات التماثلية ليست أسهل، بل مختلفة فقط. هناك بعض من اليقين بشأن الحقيقة؛ لأنّ الباحث يطلب إلى بعض الأشخاص ارتكاب (جريمة وهميّة) من غير آخرين. ويكمن عدم اليقين فيما إذا كان بالإمكان أن تُعدّ الجريمة الوهمية كالجريمة

الحقيقـة. لقد طوّر الباحثون جرائم وهميّة يقوم بها أشخاص، وحاولوا تحفيزهم بالمكافأة إذا نجحـوا فـي اجتيـاز اختبار الجهاز مـن غير كشفهم. وفـي بعض الأحيان، تُهـدَّد العينة بالعقـاب إذا اكتُشـف كذبهـا. ولكن ولأسبـاب أخلاقية، يكـون العقاب ثانويّـاً (مثل إسقاط الساعـات المعتمـدة للمشاركة في التجربة)، وقـد استعمل معظم الذيـن يستخدمون تقنية سؤال التحكم نسخة من الجريمة الوهمية التي استخدمها راسكين.

تسلّـم نصف عـدد أفراد العينة شريطـاً تسجيليّاً يتضمّن تعليمـات تفيد بوجود سرقة خاتـم مـن مكتب في البناية، وأنـه سيُخضع الجميع لاختبار الجهـاز؛ للتثبّت من صدقهم أو كذبهم عند إنكارهم المشاركة في تلك السرقة.

وأُبلغـوا أنّه في حال ظهور صدقهم في الاختبار فسيحصلون على مكافأة نقديّة كبيرة. فـي حين، أعطي النصف الآخر من أفـراد العينة تعليمات عن الجريمة التي يجب أن يقوموا بها، بحيث يذهبون إلى غرفة في طابق مختلف من البناية، ويغرون السكرتيرة بالخروج من المكتب، ثم يدخلون إليه بعد مغادرتها، ويفتشون في أدراج المكتب على صندوق يحتوي على الخاتـم وإخفائه معهم، ثم العودة إلـى المختبر للتقدم لاختبار جهاز المِكشاف. وقد حُذِّروا مـن الكشف عـن حقيقة مشاركتهم فـي التجربـة لأيّ كان، ولتلفيق حجّة في حـال فاجأهم شخصـ ما في غرفـة السكرتيرة. كما حُـذِّروا بعدم إفشاء أيّ تفاصيل عـن الجرم للمحقّق الذي يدير الجهاز؛ لأنهم لن يحصلوا على النقود التي تُدفع لهم عادة، ولا يتمكنون أيضاً من الحصول على المكافأة؛ (عشرة دولارات)[18].

في حين تعدّ هذه المحاولة مثيرة للإعجاب لمشابهتها الجريمة الحقيقية، فإنّ السؤال هـو مـا إذا كانت العواطف بشأن الكذب قد أثيرت فيها. ولمّـا كان المِكشاف يقيس الانفعال العاطفي، فإنّ الجريمة الوهمية تستطيع اطلاعنا على مدى دقة الجهاز إذا أُثيرت العواطف نفسهـا بالقـوة ذاتها كما يحصل فـي الجرائم الحقيقيـة. في الفصل الثالـث، أوضحت أنّ هنـاك ثلاث عواطف يمكـن إثارتها عند الكـذب. وشرحت لكلّ واحدة منهـا ما يحدّد مدى قـوة الإحساس بها. دعونا نستعرض ما إذا كان ممكناً الإحساس بهذه العواطف في الجريمة الوهمية لدراسة دقة الجهاز.

الخـوف مـن الانكشاف: إنّ ما هو على المحـكّ هو المحدّد الأكثـر أهمية بمدى خوف المشتبــه به من الانكشاف. في الفصل الثالث، اقترحت أنّــه كلما كانت مكافأة النجاح أكبر وتضاعـف العقاب عند الفشـل، كان الإحساس بالخوف من الانكشــاف أكبر خوفاً من شدة العقــاب، وتؤثر شدة العقاب في خوف الشخص الصــادق أن يُساء الحكم عليه بالقدر نفسه لخوف الشخص الكاذب من الانكشاف، ويعاني كلاهما النتيجة نفسها.

فــي الجرائــم الوهميّة، تكون المكافآت غير مجزية، كمــا لا يوجد هناك عقاب؛ ويجب ألاّ يشعر الشخصــ الصادق ولا الكاذب بالخوف من الانكشاف. قد يشعر الأشخاص ببعض القلــق حيال قيامهم بما يُدفع لهم القيام به، ولكن مــن المؤكد أنّ هذا الشعور أضعف بكثير من الخوف الذي يشعر به البريء أو المذنب عند التحقيق معه بجريمة حقيقية.

ذنـب الخـداع: يكون الذنب أقوى ما يكون عندمــا يتشارك كلّ من الكاذب والمتلقّي في القيــم ذاتهــا، وهو الأمر الذي يجب أن يكون ذاته في الجرائم الوهمية، ولكن الذنب يقلّ إذا كانــت هناك موافقة للكـذب، وهو مطلوب ومصــرّح به لقيام الشخص بعملــه. في الجرائم الوهميّــة، يُطلب إلى المفحوص الكذب، وبقيامه بذلك يساعد الجهود العلميّة. كما ينبغي أن يشعر الكاذبون بقليل من ذنب الخداع في الجرائم الوهميّة.

لـذّة الخـداع: إنّ اثـارة التحـدي، والبهجة فــي خداع أحدهــم، محسوسة بقــوة أكثر إذا اتصــف الــكاذب بسمــة صعوبــة كشفــه. يجب على خــداع الجهــاز أن يحقّــق مثل هذا التحــدي، ويجــب أن يكون الشعــور الأقوى على وجــه الخصوص إذا لم تكــن هناك عواطف أخــرى كالخــوف أو الذنــب للتخفيــف منــه،* والذي يشعــر بلذة الخــداع هو الــكاذب فقط وليس الصادق.

يشير هذا التّحليل إلى أنّ الجرائم الوهميّة تولّد واحدة فقط من المشاعر الثلاثة التي يمكــن الإحساســ بها عندما يُشتبه بأحدهــم بجريمة حقيقية؛ إنّها عاطفــة لذة الخداع. زدْ علــى ذلك، يمكن للكاذب الإحساس بتلك العاطفة فقــط وليس الشخص الصادق. ولمّا كان

* قبل أن يطلع راسكين على تحليلي لاختبار البوليغراف أبلغني أنه يعتقد أن ما يكشف الكاذب هو الإستجابه للتحدي أكثر من الخوف من الانكشاف أو لذة الخداع، وفي حين، كون ذلك لا يثبت وجه نظري إلا أنه يقوي حجتي أن الجرائم الوهمية قد لا تكون تماثلية جيدة لمجموعة العواطف المحسوسة عند ارتكاب الجرائم الحقيقية، والأخطار للطرفين البريء والمذنب مرتفعة.

الـكاذب هـو الوحيد الذي يمكن أن ينفعل عاطفيّاً، فيجب أن يكون اكتشافه سهلاً وأيسر مما يكـون عليه عادة في الجرائم الحقيقية عندما يكون الشخص الصادق أكثر عرضة لامتلاك بعضـ المشاعر الموجودة لـدى الكاذب نفسها. وعليـه، يبالغ في تقدير دقـة المِكشاف في البحوث التي تعتمد الجرائم الوهميّة.

الدراسات المختلطة

هنـاك أسلوب بحثي ثالث يحـاول تجنّب نقاط ضعف كلا النوعين السابقين؛ الميداني والتماثلي، مـن خلال دمج أفضل خصائصهما معاً. ففي **الدراسـة المختلطة**، يُعِدُّ الباحث الأحـداث لكـي تحدث جريمـة حقيقية، وليس هنـاك شك بشـأن الحقيقة الأكيـدة كما في الدراسـات التماثلية. وهناك الكثير على المحك لكلّ مـن المشتبه به الصادق والكاذب كما في الدراسات الميدانية.

نتسـار داي؛ عضـو فـي وحدة التحقيـق العلمي في الشرطـة الإسرائيلية فـي القدس، أعـدَّ دراسة مختلطـة في أطروحة الماجستير، وكانت الكذبـة «حقيقية وأُخضعت للتجربة.. لـم يعتقـد أفـراد العينـة أنّ المحقِّق يعـرف مرتكب الفعـل، وانصبّ اهتمامهـم على نتائج اختبـار المِكشـاف... ولم يعرف فاحص المِكشاف نسبة الأشخاص المذنبين والأبرياء في العينـة[19]». بلغ حجم العينة واحداً وعشريـن شرطيّاً إسرائيليّاً تقدمـوا لاختبارٍ كتابيٍّ قُدّم على أنّه اختبار كفاءة. طُلب إلى أفراد العينة تصحيح اختباراتهم بأنفسهم، فأتاح لهم ذلك الفرصـة للغشّ؛ أي مراجعـة إجاباتهم الأولية، ولكـنّ أوراقهم عُولِجـت كيميائيّاً لكي يسهل الكشف عن الغش. قام سبعة من أصل واحد وعشرين بتغيير إجاباتهم الأولية. لاحقاً، أُبلغوا جميعاً أنّهم مشتبه بهم في الغش، وأتيحت لهم فرصة الخضوع لاختبار المِكشاف، وقيل لهم إنّ مسيرتهم المهنية قد تعتمد على نتيجة اختبار هذا الجهاز[20]».

مـن المنطقـي السمـاح لأفـراد الشّرطـة رفضـ الخضـوع لاختبـار المِكشـاف، فالتحقيقـات الجنائية تعدّ اختبـارات المِكشاف اختياريةً، وغير مفروضـة على المشتبه به رغم أنفه.

اعتـرف ثلاثـة مـن الغشاشيـن السبعة بالغش. في حين، رفض شرطيّ قـام بعملية الغش، واثنان آخران من المشتبه بهم الأبرياء التقدم لاختبار المِكشاف، ولم يظهر غشاش ثالـث وقـت الاختبـار.* بالإجمال، خضع خمسـة عشر شرطيّـاً من واحـد وعشرين لاختبار المِكشـاف هـم: اثنان ممن غشّـوا، وثلاثة عشـر ممن لم يغشـوا. استُخدمت تقنيـة سؤال التحكـم، فتـم الكشف عمن غشّـوا بدقة، ولكن حُكِـم خطأً على اثنين مـن ثلاثة عشر ممن لم يغشوا بالكذب.

لا يمكـن استخلاص نتائـج من هذه الدراسـة؛ بسبب صغر حجم العينـة، ولكن يمكن أن تكـون الدراسـات المختلطة مفيدة جدّاً على الرغم من وجـود محاذير أخلاقية في جعل أحدهـم يقوم بالغش والكذب. ويعتقد المحققـون الإسرائيليون أنّ ذلك مُسوّغاً؛ لأنّ التقييم الصحيـح للجهـاز في غايـة الأهمية؛ ولأنّـه يستجـوب آلاف الأشخاص سنويّـاً...، وتُتّخذ القـرارات المهمة استناداً إلى نتائجه. ومع ذلك، لا يُعرف بعد مدى دقّة هذا الجهاز...»[21]، وربمـا يكون المسـوّغ الأكبر لفرضه بهذه الطريقـة على رجال الشرطة هـو أنهم يضطلعون بأخطـار خاصة تعدّ جزءاً من عملهم، وهم مشتركون على الأخص بحسن استخدام الجهاز أو سـوء استخدامـه. تكمن قوة هذه الدراسـة المختلطة في أنّها حقيقيـة. حيث يغشّ بعض الشرطـة في الامتحان. لقد أفاد تحقيق داخليّ سرّيّ مـن قبل مسؤولين رفيعي المستوى في وكالـة التحقيقات الفيدرالية أنّ بضع مئات من موظفي المكاتب متورطون بالغش على نطاق واسـع في اختبارات تعيينات العملاء الخاصين المطلوبين[22]». لم تكن التجربة الإسرائيلية المختلطـة لعبة، ولم تكن تجديّـاً للنجاح في خداع الفاحص؛ لذا، يكون الخوف من اكتشاف الكـذب مرتفعاً، ولدى بعضهم، على الأقل، سيكون هناك أيضاً ذنب الكذب؛ لأنّ السمعة (إن لم يكن من أجل الحياة المهنية) على المحكّ.

نتائج البحوث

هنـاك عشر دراسات ميدانية، وأربع عشرة دراسة تماثليـة استخدمت تقنية سؤال التحكم، وستّ دراسات تماثلية استخدمت اختبار معرفة المذنب الذي يلبي المعايير العلمية الدنيا. استناداً

* تشير هذه الأرقام إلى ما يدعيه فاحص البوليغراف، وبأن التهديد بتطبيق اختبار البوليغراف ينتج فعلاً اعترافات بين المذنبين، ولا يعد رفض التقدم لاختبار البوليغراف ضمانة مؤكدة للذنب.

openkandil.com

إلــى هــذه الدراسات،* يبيّن الرسم البيانيّ أدناه أنّ المِكشــاف فاعل، فهو في أغلب الأحيان، نجح فــي اكتشاف الكاذبين، ولكنه قد يخطئ. ويعتمد عدد الأخطــاء ونوعها على ما إذا كانت الدراسة ميدانية أو تماثلية، وما إذا استخدم اختبار سؤال التحكم أو معرفة المذنب، وخصائص كلّ دراسة.

فيما يأتي عدد قليل من النتائج الشاملة:

1. الدقــة في الدراســات الميدانية أكبر مما هــي عليه في الدراســات التماثلية، وقد تشتمــل على عدد من العوامل: هناك انفعال عاطفي أكبر في الدراسات الميدانية، والمشتبــه به أقــل ثقافة، وهناك يقين أقــلّ بشأن الوصول إلــى الحقيقة، عدا عن تمثيل القضايا التي ستُختار للدراسة التماثلية.
2. فــي الدراسات التماثلية، أخطــاء تكذيب الصّادق مرتفعة، ما عــدا اختبار معرفة المذنب؛ لذا، فإنّ الحاجة ماسة إلى مزيد من البحث، خاصة في مجال الدراسات الميدانية والمختلطة باستخدام اختبار معرفة المذنب.
3. أخطــاء تصديق الكــذب مرتفعة، وهي أكثر ارتفاعاً عنــد استخدام اختبار معرفة المذنب.

* لقد استخدمت حكم مكتب تقييم التكنولوجيا بشأن أي مجال وأي دراسات سؤال التحكم التماثلية هي التي تلبي المعايير العلمية، لقد أبلغني لايكن أنه يعتقد أن مكتب تقييم التكنولوجيا صادقَ الدراسات الميدانية التي حددت السجلات المفحوصة بانتقائية، وعليه، فإن تقديرات الدراسات الميدانية مضخمة، لم يضمن مكتب تقييم التكنولوجيا أيّاً من نتائج اختبار معرفة المذنب في ملخصها، وقد أدرجتها كي يستطيع القارئ المقارنة بينها وبين نتائج اختبار سؤال التحكم، وقد أدرجت جميع الدراسات في الجدول باستثناء تجربة تيم التي لم تشتمل على أفراد أبرياء، وقد استخدمت بيانات الاختبار الأول من دراسة بالون وهولمز وبياناتEDR من دراسة برادلي وجانيس (H.W. Timm, «Analyzing Deception from Respiration Patterns,» Journal of Political Science and Administration 10 (1982): 47–51; K. D. Balloun and D. S. Holmes, «Effects of Repeated Examinations on the Ability to Detect Guilt with a Polygraphic Examination: A Laboratory Experiment with a Real Crime,» Journal of Applied Psychology 64 (1979): 316–22; and M. T. Bradley and M. P. Janisse, «Accuracy Demonstrations, Threat, and the Detection of Deceptio: (Cardiovascular, Electrodermal, and pupillary Measures,» Psychlophysiology 18 (1981): 307–14

دقَّة المِكشاف

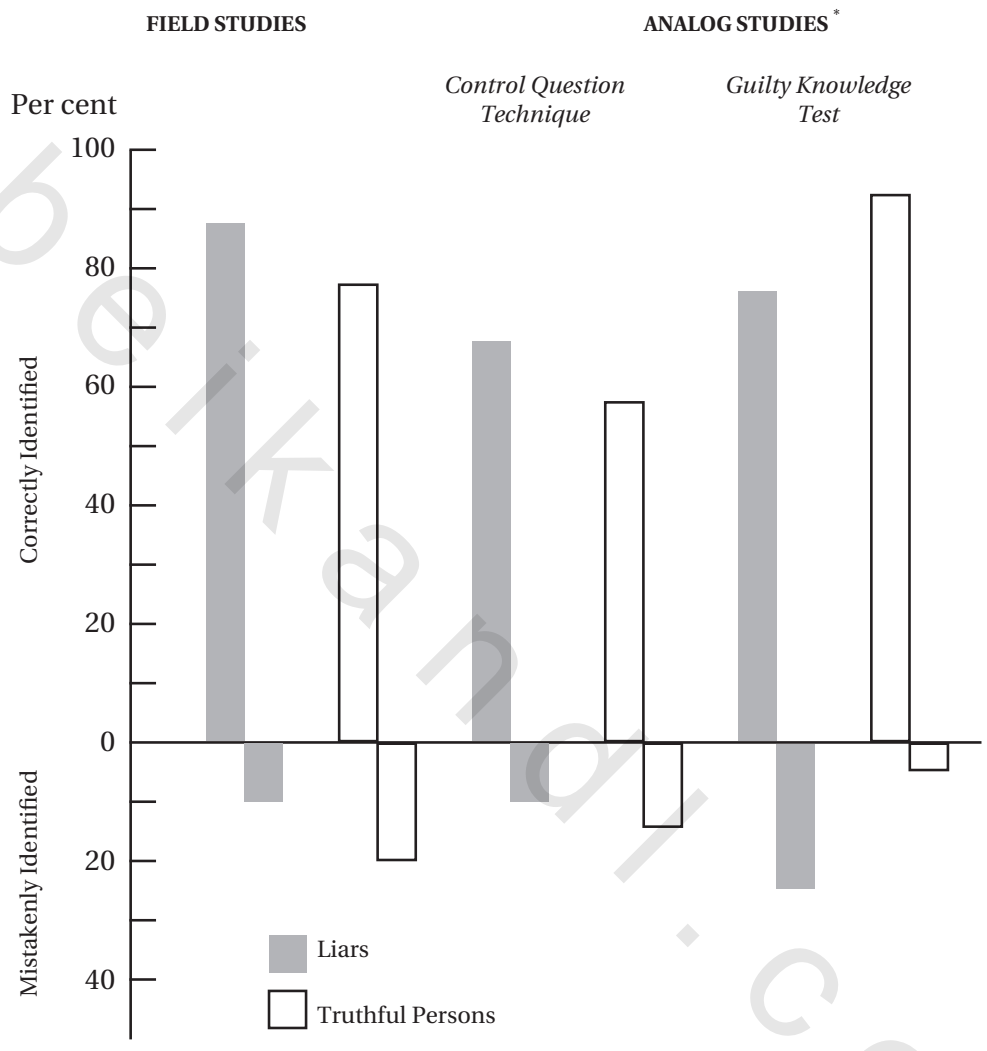

* يقدم الرسم البياني القيم المتوسطة التي لا تعدّ انعكاساً دقيقاً لمجموعة نتائج البحوث. والنطاقات هي كما يأتي: نسبة الكاذبين المحددين بالشكل الصحيح في الدراسات الميدانية: 71%–99%، وفي الدراسات التماثلية باستخدام تقنية سؤال التحكم، 100–35%، وفي الدراسات التماثلية باستخدام اختبار معرفة المذنب 61 %–95%. أمّا الصادقون الذين تم تحديدهم بالشكل الصحيح: في الدراسات الميدانية 13%–94%، وفي الدراسات التماثلية التي تستخدم تقنية سؤال التحكم 32 %–91% ، وفي الدراسات التماثلية التي تستخدم اختبار معرفة المذنب 80 %–100%، وللأشخاص الصادقين الذين حُدّدوا عن طريق الخطأ: في الدراسات الميدانية التي تستخدم تقنية سؤال التحكم 2 %–51%، وفي الدراسات التماثلية التي تستخدم اختبار معرفة المذنب 0 %–12%. أمّا الكاذبون الذين حُدِّدوا عن طريق الخطأ: فهم في الدراسات الميدانية 0 %–29%، وفي الدراسات التماثلية التي تستخدم اختبار معرفة المذنب 5 %–39%.

obeikandi.com

على الرّغم من اعتقاد راسكين أنّ الارقام في المخطط البياني تقلّل من دقة المِكشاف، واعتقاد لايكن عكس هذا، فإنّهما لا يختلفان مع هذه النتائج الثلاث العمومية. ويبقى الخلاف حول القضايا الأساسية لدى الثقة التي يجب وضعها في نتائج اختبار المِكشاف. هل وَضْع المرضى النفسيين أفضل في التهرب من كشف الجهاز؟ تتناقض الأدلة في تقنية سؤال التحكم، ويعتقد لايكن أنّ المرضى النفسيين يمكن كشفهم باختبار معرفة الكاذب، ويستنتج أنه حتى لو لم يظهر هؤلاء الخوف من أن يكتشف كذبهم (ما أسميه) لذة الخداع، وتعرفوا ببساطة الإجابة الصحيحة من مفردات الاختبار، فستصدر عنهم تغيرات لاإرادية. لا توجد دراسات تقييم ما إذا كانت اختبارات المِكشاف لمعرفة المذنب فاعلة مع المرضى النفسيين. وعلى هذا، فإنّ الحاجة ماسة إلى مزيد من البحوث التي تدرس المرضى النفسيين، وكذلك محاولة تحديد أنماط الأشخاص الآخرين المستجيبين بالحد الأدنى في اختبارات المِكشاف.

هل يمكن أن تنجح المحاولات التي يستخدمها الكاذبون لتجنب الانكشاف، على أنّها إجراءات مضادة؟ يمكن لمزيد من البحوث حلّ هذا الجدل، وأعتقد أنّ من الحكمة السماح لإمكانية نجاح عدد غير معروف من الكاذبين في تجنّب الانكشاف من خلال استخدام الإجراءات المضادة، وكذلك أعتقد أنّ ذلك ممكناً لو كانت هناك فرصة في تدريب الكاذب لأشهر على استخدام الإجراءات المضادة، واستخدام التقنية المعقدة. لا يعلم أحد ما إذا كان الجواسيس مُدرّبين جيداً على مثل هذا، وأرى أنّ من غير الحكمة افتراض أنهم ليسوا كذلك، فهناك شائعات تشير إلى مدرسة تدريب في الكتلة الشرقية في البلاد (روسيا) تدرّب عملاءها على كيفية خداع الجهاز، ويفترض أن تكون هذه المعلومات قد أُفصح عنها باعتراف عميل مخابرات روسيّ لم يتقن تدريبه بصورة جيدة.

تفيد الفقرة الختامية لتقرير مكتب تقييم التقنية أنّ بحوث المِكشاف تقدم دليلاً على صدق اختبار هذا الجهاز بصفته مساعداً في التحقيقات الجنائية لحوادث معينة.....[23]». أعتقد أنّ من الممكن الذهاب أبعد من ذلك الاستنتاج الحذر قليلاً، مع الحفاظ على بعض توافق الأداء بين الأنصار الرئيسين.

openkanal.com

ينبغي إيلاء مزيد من الاهتمام بنتائج الاختبار التي تشير إلى أنّ المشتبه به صادق من تلك التي تشير إلى أنّه كاذب، وإذا لم تكن الأدلة بخلاف ذلك مقنعة، فقد يقرّر المحققون إسقاط التّهم عن المشتبه به الذي تكون نتيجة اختباره أنّه صادق. يقدم راسكين ورفاقه هذا الاقتراح، خصوصاً عند استخدام اختبار سؤال التحكم؛ لأنه يحتوي على عدد قليل من أخطاء تصديق الكذب، ويعتقد لايكن أنّ اختبار سؤال التحكم من غير فائدة، وأنّ تقنية معرفة المذنب فقط هي الواعدة للاستخدام في التحقيقات الجنائية.

عندما يشير اختبار المِكشاف إلى المشتبه به بالكذب فلا ينبغي اعتماد ذلك «أساساً كافياً للإدانة أو حتى للمضي في إجراءات القضية....؛ إذا، يكون اختبار الجهاز المضلل ببساطة سبب متابعة التحقيق.»[24].

يتفق لايكن مع هذه المقولة لراسكين، ولكن عند تطبيقها على اختبار معرفة المذنب فقط وليس على سؤال التحكم. في الفصل الثامن، سوف أشرح ما أسميه التحقق من الكذب، وسأقدم في الملحق (الجدول رقم 4) قائمة تتضمن ثمانية وثلاثين سؤالاً يمكن توجيهها في الكشف عن أيّ كذبة؛ لتقدير فرص اكتشافها من الجهاز أو القرائن السلوكية. ويعدّ أحد الرسوم التوضيحية للتحقق من الكذب تفسيراً مفصلاً لاختبار المِكشاف لمشتبه به بجريمة قتل، ويقدّم هذا المثال فرصة أخرى لإعادة النظر في مسألة كيفية استخدام اختبار المِكشاف في التحقيقات الجنائية. دعونا الآن نفكر في استخدامات هذا الجهاز الأخرى، والتي تثير كثيراً من الجدل.

اختبار المِكشاف في التوظيف

يتفق كلّ من تقرير مكتب تقييم التقنية، وراسكين، ولايكن، في أنّهم جميعاً يعارضون استخدام المِكشاف في فحص ما قبل التوظيف للمتقدمين لوظيفة ما. بالمقابل، كثير من أرباب العمل يفضلون استخدامه، إضافة إلى فنّيي الجهاز، وبعض المسؤولين الحكوميين، وخصوصاً العاملين في وكالات الاستخبارات، على الرغم من أنّ أخطاء اختبار الجهاز لمتقدمي الوظائف هو الأكثر شيوعاً. مع ذلك، لا توجد دراسات علمية تحدّد مدى دقة المِكشاف في اكتشاف المتقدم الذي يكذب بمعلومات إن عُرفت ستتسبب في عدم تعيينه. والأمر ليس صعباً لمعرفة سبب ذلك. إنّ معرفة الحقيقة في الدراسات الميدانية ليست سهلة،

ويأتـي أحد مقاييسها مـن دراسة وُظِّف المتقدمون جميعهم بصرف النظر عن نتائج اختبار الجهـاز. وبالمراقبة في أثناء العمل لهـؤلاء، تحدّد لاحقاً أيّهم سـرق، أو اشترك بإجراءات ضـارة أخرى، والأسلوب الآخر لتحديـد الحقيقة سيكون بالتحقيق الحذر في السيرة الذّاتية الماضية للمتقدميـن جميعهم لتحديد الذين كذبوا بشأن ماضيهم. وللقيام بذلك بدقة، كي يكـون عدد الأخطاء أقـل، ستكون الكلفة مرتفعة. هناك دراستـان تماثليتان فقط؛ إحداهما وجـدت دقة كبيرة للمِكشاف، في حين، لم تجـد الأخرى ذلك، ولكن هناك اختلافات كثيرة بيـن الدراستين وصعوبات بكلّ منهـا لاستخلاص النتائج.* لا يمكن تقدير دقة المِكشاف في فحص ما قبل التوظيف بافتراض أنه نفسه كما وجدنا في دراسات الحوادث الجنائية (انظر الرسم البياني أعلاه).

قد يكون الأشخاص الذين يُستجوبون مختلفين تماماً، وكذلك الفاحص، وتقنية الاختبار المستخدمـة. ينبغي لمقدم الطلب في فحص ما قبـل التوظيف الخضوع للاختبار للحصول على الوظيفة، في حين، يُتاح الخيار للمشتبه بهم بالقبول أو الرّفض. يرى راسكين أنّ اختبار المِكشاف ما قبل التوظيف ضروريّ، ويحتمل أن ينتج مشاعر الاستياء التي يمكنها التأثير في دقّة نتائج الجهاز[26] علاوة على أنّ ما هو على المحك مختلف تماماً، ويجب أن يكون العقاب لكشف المِكشاف أقل في فحص ما قبل التوظيف مقارنة بالتطبيقات الجنائية؛ ولأنّ مستوى المجازفـة أقلّ، ينبغي أن يشعر الكاذبون بخوف انكشـاف أقلّ أيضاً، ويكون كشفهم أصعب. علـى كلّ حال، قد يخـاف الأبرياء الذين يرغبون في العمل بشدة من أن يساء الحكم عليهم، وبسبب ذلك الخوف يُساء الحكم عليهم فعلاً.

تكمـن الحجة المضادة التي يقولها الذين يناصرون استخدام المِكشاف في أنه فاعل. يقـوم كثير من مقدمـي الطلبات باعترافات خطيـرة بعد التقدم لاختبـار الجهاز ويعترفون بأشيـاء لـم يعترفوا بها سابقـاً. إنّ محور الجدل هو مدى فائدة الجهـاز. ولا يهمّ ما إذا كان يكتشـف الكاذبيـن بدقّة إذا حُدِّد مـن لا ينبغي توظيفهم من خلال التقـدم للاختبار، وهذا

* لقد استخدمت أحكام مكتب تقييم التكنولوجيا لهاتين الدراستين[25]. يعدّ الذين يفضلون اختبار البوليغراف في فحص ما قبل التوظيف الاختبار ذا مصداقية ومهمّة. حتى لو تم قبول الدراستين، إلا أنني أعتقد أن من المنطق القول بعدم وجود أساس علمي لاستخلاص أي نتيجة عن دقة البوليغراف في فحص ما قبل التوظيف؛ لأن الحاجة تزيد عن دراستين لقضية مهمّة وجدلية كهذه.

مـا يجعله مفيـداً. يذكر لايكن أنّ ادعاءات الفائدة نفسها قد لا تكـون صالحة[27]، وقد تبالغ تقارير الاعترافات الخطيرة في تقدير العدد الذي يحدث فعلاً، وقد تكون بعض الاعترافات الخطيرة زائفة وقعت تحت الضغط. إضافة إلى ذلك، فإنّ الذين ارتكبوا أموراً تتسبب بعدم توظيفهم قد يخافون من اختبار المِكشاف خوفاً كبيراً يدعوهم إلى عدم الاعتراف. ومن غير وجـود دراسات تؤكّد دقّته، لا توجد طريقة لمعرفـة عدد الذين يخفقون في اختباره ويكونون صادقين فعلاً، ولا معرفة عدد الذين يجتازون الاختبار، ومن ثمَّ يسرقون أرباب أعمالهم.

جـوردن بارلاند؛ طبيـب نفسانيّ تدرّب على يـد راسكين، يناصر استعمـال المِكشاف لما قبل التوظيـف بحجة أخرى مختلفة تماماً لاستخدامه. درس بارلاند أربعمئة طلب مقدَّم لوظيفـة قائد شاحنـة، وأمين صندوق، وبائع مخزن، وغيرهم والذيـن أرسلهم أرباب العمل لشركة متخصصة في اختبار المِكشاف، اعترف مئة وخمس وخمسون منهم بالكذب عندما أُبلغوا بنتائج المِكشاف. ووجد بارلاند أنّ أرباب العمل مضوا قدماً وعينوا ما نسبته 58% من هؤلاء الأشخاص الذين اعترفوا بالكذب. يلجأ كثير من أرباب العمل إلى اختبارات المِكشاف ليسـ للموافقة على التوظيف أم عدمه بقدر ما يرتبط الأمر بالمكان الذي سيُعيَّن فيه طالب الوظيفة؛ فالمدمن على الكحول مثلا يُعيَّن عاملاً في الميناء بدلاً من القيادة[28].

يشير بارلاند بحقّ إلى وجوب اهتمامنا بمصير ثمانية وسبعين شخصاً أظهرهم الجهاز كاذبين ولكنهم أنكروا ذلك؛ لأنّ هؤلاء قد يكونون ضحايا أخطاء عدم تصديق الكذب، ويقول بارلاند إلى وجوب الاطمئنان أنّ 66% منهم قد عُيِّنوا أخيراً. ولكن لا توجد طريقة لمعرفة ما إذا وُظِّفوا في أعمال مرغوبة عندهم كما كانوا سيوظفون لو لم يخضعوا إلى اختبار الجهاز. رُفضـ معظم الذيـن عُيِّنوا من الذين أنكروا الكذب على الرغم مـن إشارة الجهاز إلى أنّهم كذبوا وذلك بسبب المعلومات التي اعترفوا بها في المقابلة قبل التقدم لاختبار الجهاز، ولقد حُكِم على نسبة صغيرة فقط (أقل من 10%) من بين المتقدمين أنّهم مخادعون، ولكنهم لم يعترفوا بذلك، ورُفضوا من قِبَلِ ربّ العمل المحتمل لذلك السبب[29].

كيـف يفكر الشخص بالنسبة الأقل من 10%، وما قد تحدثه هذه النسبة من أثر سيئ، يعتمـد علـى معدل الكـذب الأساس. يشيـر مصطلح المعـدل الأساس إلى عـدد الأشخاص الذين يقومون بشيء ما، ربما يكون معدل الذنب الأساس بين المشتبه بهم الجنائيين الذين

يتقدمـون لاختبار المِكشاف مرتفعاً جدّاً، وربما يصل إلى 50%. عادةً، لا يخضع المتقدمون جميعهم لاختبار الجهاز بل مجموعة صغيرة مشتبه بها؛ بسبب التحقيقات الجنائية السابقة.

تشيـر دراسة بارلاند إلى أنّ نسبة معدل الكذب الأساس بين المتقدمين للوظيفة 20% تقريبـاً، ويكـذب نحو واحد مـن خمسة متقدمين عن شـيء يمكنه منعهم مـن التوظيف إذا عـرف. حتى لـو افترضنا أنّ اختبـار المِكشاف أكثر دقـة مما هو عليه، بوجـود نسبة معدل أساس 20% فـإنّ هناك بعض النتائج المؤسفة. يفترض راسكين في نقاشه ضد استخدام اختبـار مِكشاف ما قبل التوظيـف أنّ نسبة دقة الجهاز بلغت 90% أعلى مما يُعتقد أنها فعلاً كذلك.

إذا أخذنـا هذه الافتراضـات بالحسبان، فسيظهر اختبـار المِكشاف ما قبل التوظيف لعينـة مقدارهـا ألف شخص النتائج التالية: من بيـن مئتي شخص مخـادع سيكون هناك مئـة وثمانـون شُخِّصوا أنّهـم مخادعون، و عشـرون شُخِّصوا خطأً أنّهـم صادقون ومن بين ثمنمئة شخص صادق، سيُشخّص سبعمئة وعشرون فرداً تشخيصاً صحيحاً أنّهم صادقون، وسيُشخَّص ثمانون منهم بالخطأ على أنّهم مخادعون. ومن بين مئتين وستين شُخِّصوا أنهم مخادعـون، كان ثمانـون منهم صادقين. وعليه، من بين الذين وُجِـدَ أنهم مخادعون كان ما نسبتـه 31% فعليّاً صادقيـن، وهذا معدل مرتفع جدّاً من أخطاء عدم تصديق الحقيقة، مما يـؤدي إلى رفض المتقدِّم للوظيفة إذا كان اختبار المِكشـاف يُستخدم بصفته معدل أساس للقـرار. لن تكـون النتائـج متشابهة في سياقـات التحقيقـات الجنائيـة؛ إذ إنّ نسبة معدّل الأساس للخداع في تلك الحـالات 50% على الأقل أو تزيد، ولن تـؤدي دقة التقنية إلى هذا المعدل المرتفع[30].

قـد يكون الجدل المضـاد في أنّ نسبة 20% منخفضة جدّاً لتقدير معدل الكذب الأساس بيـن المتقدمين للوظائـف، وهي تعتمد على دراسـة واحدة فقط على مجموعـة متقدمين في ولايـة يوتـاه، أو ربما تكون نسبة الكاذبين في الولايات التي يقطنها المورمونيون، حتى لو كانت مرتفعـة إلى حدّ 50%، فسيجيب خصوم فحص ما قبـل التوظيف إلى وجوب عدم اللجوء إلى المِكشاف من غير دليل على مدى دقته في الاستخدام، وربما تكون النسبة أقلّ بكثير من 90%.

إنّ دقة اختبار المِكشاف غير مهمة حقّاً؛ يتسبب التقدم للاختبار، أو التهديد بالخضوع إليه باعتراف الأشخاص بمعلومات ضارة لا يعترفون بها من غير الاختبار، وسيكون الرّدّ مرّة أخرى أنه من غير وجود دراسات الدقة لا توجد طريقة لمعرفة عدد الذين لا يعترفون بأمور ارتكبوها، ويمكن أن تؤذي ربّ العمل. يكمن الاستخدام المرتبط بالمِكشاف في اختبار الأشخاص الذين يعملون بصورة دورية، ويعدّ هذا الاستخدام عرضة للنقد الموصوف جميعه لاختبار ما قبل التوظيف.

المِكشاف لاختبار متقدمي طلبات الالتحاق بالشرطة

هذا مجال آخر يُطبّق فيه اختبار المِكشاف على نطاق واسع . تنطبق الحجج جميعها التي نوقشت سابقاً، والمتعلقة باستخدام المِكشاف في اختبارات ما قبل التوظيف للوظائف الأخرى هنا أيضاً. فأنا أتعامل مع مقدمي طلبات وظائف الشرطة على حدة، ولكن لنوفر بعض البيانات عن الاستخدام، ونسمح لطبيعة العمل بإضفاء مزيد من الجدل حول استخدام المِكشاف في اختبارات ما قبل التوظيف.

يوضح عنوان مقالة لِفَنِّيِّ المِكشاف المحترف ريتشارد آرثر فحوى الجدل: كم تعين دائرتك هذه السنة من اللصوص ومرتكبي الجرائم الجنسية؟ (لنأمل أن يُوظَّف ما نسبته 10% من هؤلاء فقط)[31]». تستند نتائج آرثر على ردود استطلاعية من اثنتين وثلاثين وكالة متنوعة من وكالات تطبيق القانون، (لا يقدّم أيّ معلومات عن النسبة التي تمثلها من الذين سعوا للحصول على معلومات منهم). يفيد آرثر أنّه في عام 1970م، تم إجراء ستة آلاف وخمسمئة وأربعة وعشرين اختبار مِكشاف قبل التوظيف من قبل الأشخاص المسؤولين عن تطبيق القانون، والذين أجابوا على الاستطلاع. كُشفت معلومات مهنية مهمة لأول مرة من ألفين ومئة وتسعة عشر من المتقدمين بالطلبات! يُعدّ هذا المعدل معدل عدم صلاحية عند ما نسبته 32%! إنّ الشيء المهم الذي يجب معرفته هو أنّ الغالبية العظمى من امتحانات مجمل العينة؛ ستة آلاف وخمسمئة وأربعة وعشرين، أجريت بعد نجاح المتقدمين باختبارات الخبرة.

يدعم آرثر حجته من خلال نقل كثير من الأمثلة عن مدى أهمية استخدام جهاز المِكشاف، وإليكم مثالاً أرسله نورمان لاكي، وهو مشغِّل الجهاز في قسم شرطة أوهايو،

كليفلانـد: «لقد كان الشخص بين العشرة الأوائل فـي قائمة التعيين المعتمدة عندما خضع لاختبـار الجهـاز الذي يسبق التوظيـف، فاعترف بتورطه فـي عملية سطو مسلّـح لم يُعرف مرتكبهـا[32]». وعلى الرّغم من هذه القصص المثيرة للأعجاب، والأرقام المذهلة عن عدد الذيـن يكذبون من المتقدمين لشغل وظائف في دوائـر الشرطة، يجب ألّا ننسى أنه لا يوجد حتـى الآن دليل مقبـول علمي بشأن دقة الجهاز في فحص طلبـات توظيف الشرطة. إذا بدا ذلك صعب التصديق، فسيكون ذلك بسبب سهولة خداع الجهاز. ولنفكر في ما يقوله لنا:

ما عدد المتقدمين الذين بينت اختباراتهم أنّهم يكذبون ولم يعترفوا بكذبهم؟ ولم يعترفـوا بقيامهـم بأيّ مخالفات؟ ماذا حدث لهم؟ إنّ هذه بيانـات مفيدة أيضاً. لكنّ معظم أنصار استخدام الجهاز لاختبارات ما قبل التوظيف يستبعدون هذه الأرقام. **من بين الذين بينت اختباراتهم أنهم كاذبون وأنكروا ذلك، ما عدد الذين قالوا الصدق وينبغي توظيفهم منهـم؟** وللإجابـة عن هذا السؤال، ومعرفة عـدد أخطاء عدم تصديـق الحقيقة المرتكبة، نحتاج إلى دراسة للدقة.

كـم عـدد الذيـن وجـد أنهـم كاذبـون كانـوا كذلـك؟ ما عـدد السارقيـن، واللصوص والمغتصبين....إلـخ الذيـن تحايلـوا على اختبار المِكشـاف؟ إنّ الإجابة عن هـذا السؤال، معرفـة عدد أخطاء تصديق الكذب الموجـودة، تحتاج إلى دراسة دقيقـة. إنّني دَهِشٌ لعدم وجـود دليل قاطع على هذا. لن يكون هذا سهلاً، ولكـن البيانات المفيدة غير كافية. إضافة إلـى عواقب عدم معرفـة أخطاء تصديق الكذب التي تحدث كثيراً جـدّاً، ناهيك عن أخطاء عدم تصديق الحقيقة.

ومن أجل الحصـول على ذلك الدليل، يمكن المحاججة لتطبيق اختبار المِكشاف على الأشخاص المتقدمين للوظائـف الشرطية، بغض النظر عن عدد الأخطـاء المُرْتكَبة؛ لأنها لا تبيـن العدد الكبير من غير المرغوب فيهم. حتـى لو لم يُعرفوا جميعاً، وحتى لو لم يُوظَّف بعض الأشخاص الذين سيصبحـون رجال شرطة جيديـن (ضحايا أخطـاء عدم تصديق الحقيقة) – فلن يكون ذلك ثمناً باهظاً.

هـذا حكم اجتماعي سياسـي، ويجب القيام به للعلم بعدم وجـود دليل بشأن مدى دقة الجهاز في اختبار المتقدمين للوظائف الشرطية. وأعتقد أنّ الذين يدعمون استخدام اختبار الجهـاز؛ لأنـه يستبعد على الأقـل بعض غير المرغـوب بهم، يجب عليهم الشعـور بالالتزام بمعرفـة أنـه في حين تنفيذهم هذا الأسلـوب ستُجرى دراسات لمعرفة مـدى دقته، ولو كان لمجرد معرفة عدد مرات رفض الأشخاص الأبرياء.

اختبار المِكشاف للقبض على الجواسيس

تقـدّم رقيب في الجيش كان لديـه إمكان الوصول إلى معلومـات التّرميز بطلب وظيفة مدنية [مع وكالة استخبارية]. وعندما خضع لاختبار الجهاز، انفعل حين وجّهت إليه مجموعة مـن الأسئلة المرتبطة، واعترف فـي المقابلة التي سبقت الاختبار بارتكاب مجموعة متنوعة من الجرائم والمخالفات الصغيرة. لاحظ مشغِّل الجهاز ردود فعل معينة للأسئلة المرتبطة بالجـرم، وعندما أُعيد اختبار الرقيـب بعد بضعة أسابيع ظلّ الوضع على ما هو عليه. فجُرِّد من صلاحياته، ثم فُتح تحقيق، وفي أثناء التحقيق وُجِد مقتولاً في سيارته، فعُرف لاحقاً أنّه كان مرتبطاً في التجسس لمصلحة الاتحاد السوفييتي[33].

يقدم تقريـر وكالة الأمن القومي حول استخدامها المِكشـاف هذا المثال وكثيراً غيره للجواسيـس الذيـن يُقبض عليهم من خـلال بعض الأشخاص العادييـن الصادقين تماماً والقابلين للتوظيف عن طريق اختبار الجهاز.

لا تقـدم وكالـة الأمن القومي معلومات عن عدد الجواسيـس المُكْتَشَفين أو عدد الذين أغفلهـم الجهاز لاحقـاً، ولكنها تقدم إحصائيَّـة عن عدد الذين يُرفضـون؛ بسبب مجموعة متنوعة مـن الاعترافات، مثـل تعاطي المخـدرات، والأنشطة الهدامة، والإدانـات الجنائية القديمـة، ومـا إلى ذلك. وهـذه إحدى مجموعـات البيانـات المذكورة عن ألفيـن وتسعمئة وشخصيـن تقدموا بطلبـات وظائف تتطلب تصاريـح أمنية، وخضعوا لاختبـار الجهاز قبل التوظيـف. بيّن الاختبار أنّ نسبة 43% منهم صادقون؛ ولكنّ المعلومات اللاحقة أظهرت أنّ سبعـة عشر من ألفين وتسعمئة وشخصين كانوا يخفـون معلومات لا يريدون الاعتراف بها. وعليـه، كانت النسبـة المعروفة لأخطاء تصديق الكذب أقلّ مـن 1% (سبعة عشر من ألفين

وتسعمئـة وشخصين وهم الأشخاصـ المفحوصون). فشل ما نسبته 21% من الأشخاص في الاختبـار، ثم قدمـوا اعترافات مهمة كانت السبب في عـدم توظيفهم. في حين، فشل 24% منهـم في الاختبـار، ثم قدموا اعترافات غير ذات أهمية لم تحـل من غير توظيفهم. أمّا ما نسبته8% ففشلوا في الاختبار، ولم يدلوا بأيّ اعترافات.

قد تكون نسبة 8% حالات أخطاء تكذيب الصدق. ولكن وكالة الأمن القومي لا تذكرهم فـي تقريرها، ولكنني أستخلص عددهم من الأرقام التي ذكروها. تؤكد وكالة الأمن القومي أنّ المِكشاف جهاز يُستخدم في تحديد من ينبغي توظيفه، ولكنه ليس صاحب القرار الأخير؛ إذ تتم مقابلة الأشخاص الذين يفشلون في الاختبار بعد ذلك في محاولةٍ لكشف أسباب إظهار الشخصـ ردّ فعل عاطفيّ على المِكشـاف تجاه سؤال معيّن. لقد أخبرني جوردون بارلاند أنّ وكالة الأمن القومي لا توظّف الأشخاص إذا لم يفسّروا فشلهم في اختبار المِكشاف.

مـرة أخـرى، علينا معرفة أنّ هذه بيانات فقط، وليسـت أرقاماً دقيقة، ومن غير وجود بيانـات عن الدقة، لا يمكن الإجابة عن الأسئلة التالية: كـم عدد الكاذبين الناجحين الذين مـا زالوا في أماكنهم في وكالة الأمـن القومي؟ تعتقد وكالة الأمن القومي أنّ النّسبة أقلّ من 1% ولكن لا توجد لديها دراسة دقيقة تدعم ذلك. وفي حين، قد تعتقد أنّ الجهاز لا يغفل عن الكاذبين فإنّها غير متأكدة من ذلك.

يفيـد تقرير مكتـب تقييم التقنيـة أنّ الأشخاص الذين ترغب الحكومـة الاتحادية في الكشـف عنهم بشـدّة (مثل مخترقي الأمـن القومي) قد يكونون الأكثر تحفيـزاً، وربما كانوا الأفضـل تدريباً لتجنب الانكشاف[34]». ليست هناك طريقـة للتأكد من عدد أخطاء تصديق الكذب المرتكبة من غير وجود دراسة دقيقة. وستكون الدراسة الدقيقة من غير شك صعبة الإجـراء، ولكنهـا ليسـت مستحيلة. وقد تكـون الدراسـات المختلطة مثل دراسـة الشرطي الإسرائيلي التي شرحتها سابقاً أسلوباً ممكناً.

هـل يمكـن أن تخدع الإجراءات المضـادة الجهاز؟ سيتضمن هـذا أنشطة بدنية، مثل عضّ اللسان، واستخدام المخـدرات، والتنويم المغناطيسي، والارتجـاع البيولوجي. هناك دراسـات تشيـر إلى أنّ الإجـراءات المضادة فاعلـة إلى حدّ ما، ولكن نظـراً لعواقب فقدان

شخص من بين المتقدمين لوكالة الأمن القومي وهو جاسوس؛ أي ارتكاب خطأ تصديق الكذب، يجب إجراء المزيد من البحوث، ويجب أن تركز على الحالات التي يستخدم بها (العميل) الإجراءات المضادة، ويحاول خداع الجهاز، ويكون قد حصل على مساعدة الخبراء، والمعدات التقنية، وأشهر من التدريب وهو ما يتوقع أن يحصل عليه العميل الحقيقي. حذّر الدكتور جون بيري الثالث، القائم بأعمال مساعد وزير الدفاع للشؤون الصحية سابقاً من أنّ اعتماد وزارة الدّفاع الأمريكيّة(البنتاغون) على المِكشاف يُعرّض الأمن القومي للخطر بدلاً من حمايته، وقد قيل لي إنّ السوفييت لديهم مدرسة في الجزء الشرقي للبلاد يعلّمون فيها عملاءهم التّحايل على المِكشاف؛ ولأنّ كثيراً من مديري وزارة الدفاع يعتقدون أنّ الجهاز فاعل، فإنّهم يحصلون على شعور زائف بالأمان. وعليه، يجعلون نجاح الجاسوس السوفييتي في اختبار الجهاز أسهل لاختراق البنتاغون[35]». وبالنظر إلى وجود هذا الاحتمال ، يكون من المستغرب أن تقوم وكالة الأمن القومي بمشروع تجريبي ضيّق النطاق على الإجراءات المضادة كما ذكر تقرير مكتب تقييم التقنية.

ما العدد الفعلي للكاذبين من نسبة 8% الذين جاءت نتائج اختبارهم أنّهم كاذبون ولكنهم أنكروا ذلك؟ الجواب: مئتان وخمسة وأربعون شخصاً حسب تقديري. ما عدد الصادقين الذين أساء الجهاز الحكم عليهم؟ الجواب: لا يمكن الحصول على إجابة من غير وجود دراسة تتحرّى الدّقّة. هناك دراسة واحدة عن الدقة استناداً إلى إجابة كلٍّ من وِكالَتَي الأمن القومي، والاستخبارات المركزية، عن استفسار مكتب تقييم التقنية، وهي دراسة تماثليّة، عينتها من الطلاب، حيث كان فيها شك في معايير إثبات الصّدق، ولم يكن للأسئلة الموجّهة علاقة بالأمن القوميّ! مُجَدَّداً، من المدهش ندرة الدراسات التي اهتمت بهذا الموضوع على الرغم من أهميته. وحتى لو لم يكن هناك اهتمام بأخطاء عدم تصديق الحقيقة، فعندما تكون الأخطار كبيرة، ينبغي إيلاء الأهمية القصوى لأخطاء تصديق الكذب.

ومما لا شكّ فيه حتى من غير وجود دقة في البيانات، قد تكون الحجة قوية لاستخدام المِكشاف في اختبار المتقدمين لوظائف يكون لهم فيها صلاحيات الوصول إلى معلومات سرِّيَّة، ويمكن أن تعرّض الأمن القومي للخطر إذا وصلت إلى خصم ما. يصيغ نائب المدعي العام ريتشارد ك. ويلارد ببلاغة ذلك، بقوله: «حتى لو كان استخدام المِكشاف يستبعد بعض

المرشحين المؤهلين فعليّاً، فإننا ننظر إليه من جهة أهميته في تجنّب توظيف المرشحين الذين قد يشكّلون خطراً على الأمن القومي[36]». يقدّم لايكن الحجة المضادة في تعليقه على القرار البريطاني الأخير لاستخدام اختبار المِكشاف في وكالاتها التي تتعامل مع القضايا السرية، قائلاً: بصرف النظر عن الأذى الواقع على الأشخاص الأبرياء وسمعتهم، قد ينجم عن هذا القرار فقدان الحكومة لمعظم الموظفين الحكوميين المدنيين أصحاب الضمائر الحيّة؛ بسبب الميل للإجراءات الأمنية الأكبر ثمناً والأكثر فاعليّة. وحال تقديم اختبار المِكشاف، قد يفتح هذا القرار الباب على مصراعيه للاختراق السهل للخدمات الأمنية عن طريق العملاء الأجانب المدربين على التّحايل على الجهاز[37]».

فحوص المِكشاف لمن هم على رأس عملهم

إذا كان إبقاء الأشخاص غير المرغوب فيهم بعيداً عن أن يصبحوا موظفين في الوكالات الاستخبارية، أو تجارة الألماس، أو موظفي متاجر كبرى يستحق المحاولة، فسيكون من المفيد تقدمهم لاختبار المِكشاف دوريّاً في حال توظيفهم للتأكّد مما إذا كان فشل اختبار الجهاز دقيقاً عند استخدامه في التّعرّف إلى أحدهم، ويتم ذلك في كثير من المؤسسات التجارية الكبرى. مرة أخرى، لا تتوافر بيانات عمّا إذا كان الجهاز دقيقاً عند استخدامه بهذه الطريقة. ربما ستكون معدلات الأساس في الكذب أقل: وعليه، ينبغي أن يكون كثير من الفاسدين قد استُبعدوا في الاختبار الذي يسبق التوظيف، ووجود عدد موظفين أقل من إجمالي المتقدمين ممن قد يخفون أمراً ما. وكلّما كانت معدلات أساس الكذب أكثر انخفاضاً كان هناك أحكام غير صائبة أكثر، ولو أخذنا المثال السابق للألف موظف الذين افترضنا أنّ نسبة الدّقّة لاختبار الجهاز لهم سيكون 90%، ولكن هذه المرة، وبدلاً من افتراض معدل أساس نسبته 20%، افترضنا نسبة 5% ، فإنّ النتيجة ستكون كما يأتي: سيُحدَّد خمسة وأربعون كاذباً تحديداً صحيحاً، ولكن سيُشخَّص خمسة وتسعون صادقاً على أنّهم كاذبون، في حين، سيُحدَّد ثمنمئة وخمسة وخمسون صادقاً تحديداً صحيحاً، ولكن خمسة كاذبين سوف يفلتون من الاختبار، ويُصنّفون أنّهم صادقون خطأً.

يوضّح الشكلان 7و 8 تأثيرات وجود معدل أساس للكذب منخفض، ولإبراز دور التفكير في معدلات الأساس على أعداد الأشخاص الذين يُصنّفون أنّهم كاذبون خطأ فقد حافظت على نسبة الدقة المقدرة 90% ثابتةً. عندما تكون نسبة أساس الكذب 20%، يُكتشف كاذبَان اثنان بالمعدل مقابل إساءة الحكم على شخص واحد أنه صادق، وعندما تكون نسبة معدل الأساس للكذب 5%، ينعكس الوضع، ويُساء الحكم على شخصين صادقين لكلّ كاذب يُكتشف.

وينبغي أن ينطبق هنا الجدل الذي يفيد أن الاستياء حيال الاضطرار إلى التقدم للاختبار قد يجعل أمر الحصول على نتائج دقيقة صعباً، وقد يشعر الموظفون بالاستياء أكثر حيال وجوب التّقدّم للاختبار بعد توظيفهم مقارنة بالسابق عندما كانوا باحثين عن عمل.

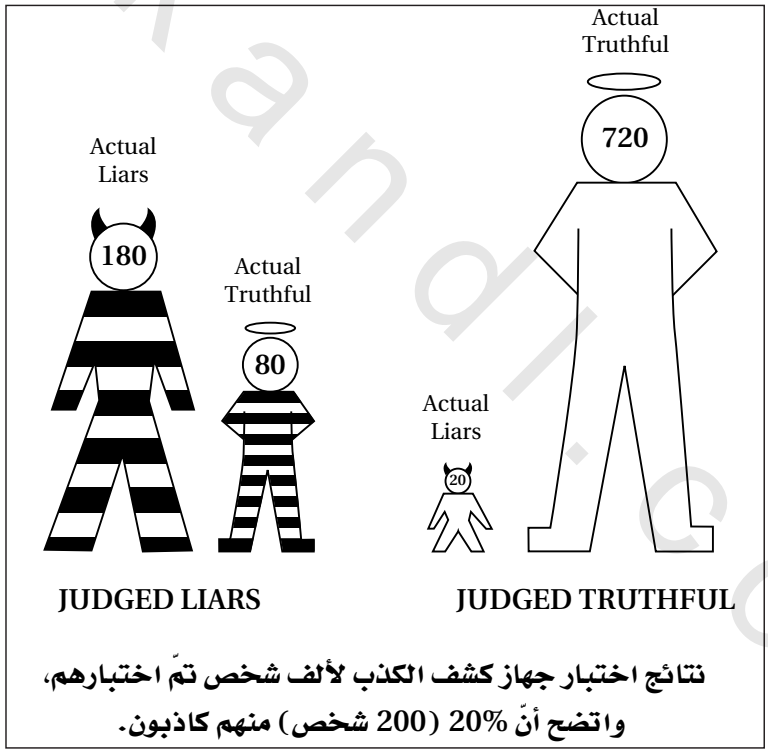

الشكل (7)

يمكن إجراء التّسويغ نفسه لاختبار كشف الكذب الذي يسبق التوظيف على إجراء الاختبار في أثناء العمل مع رجال الشرطة أو موظفي وكالة ما، مثل وكالة الأمن القومي، لكنّ

الشرطـة نادراً ما تقوم بذلك، على الرغم من إمكانيــة تقديم قضية لتسويغ مغريات العمل، وحوادث الفساد، ولكن وكالة الأمن القومي تجري اختبار كشف الكذب للعاملين، وإذا أخفق الموظف بالاختبار ولم تحلِّل المقابلة اللاحقة سبب ذلك، فسيُصار إلى إجراء تحقيق أمنيّ. أمّـا سؤالـي عمّا يمكن أن يحـدث إذا لم تُحلّ القضيــة إذا أخفق أحدهم فـي اختبار كشف الكذب مراراً وتكراراً ، ولم يكشف عن شيء ضار، قيل لي: إن ذلك لم يحدث مطلقاً.

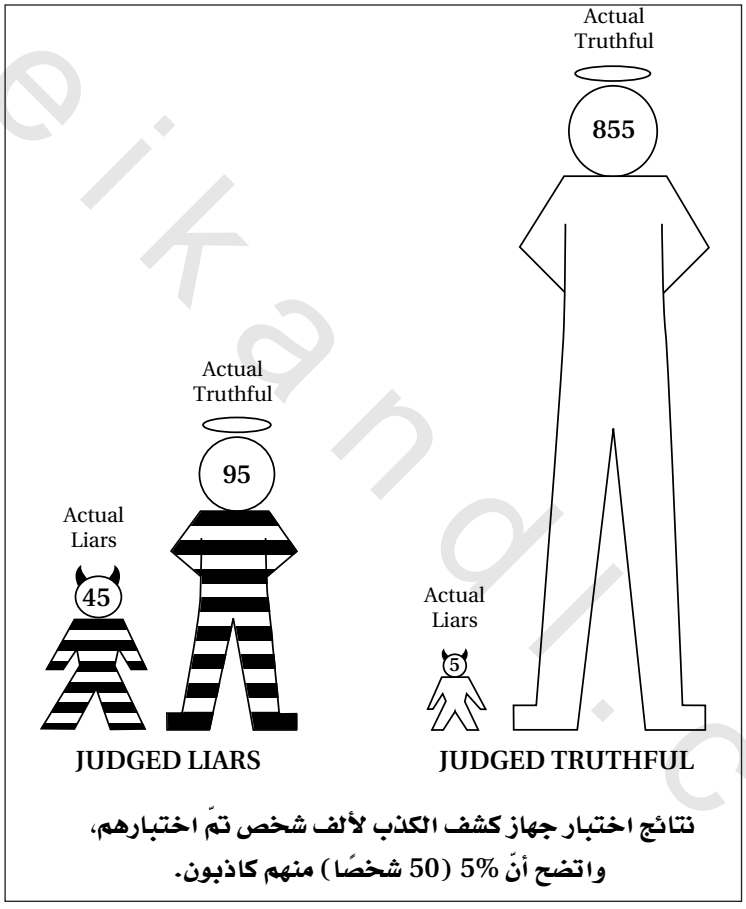

الشكل (8)

ليســت هناك سياسة غيــر اتخاذ قرار لكلّ حالة على حدة. ولــم تكن هناك حاجة إلى اتخاذ قرار، وستكون القضية حساسة، وسيكون أمر فصل شخص مضى على تعيينه سنوات أمــراً صعبــاً إذا لم يكن هناك دليلٌ علــى ارتكاب المخالفات سوى مجــرد الفشل المتلاحق باختبار جهاز الكشف عن الكذب.

obeikandl.com

ولو كانت المتهمة بريئة، فقد يغريها غضبها على الظلم الذي لحق بها من جرّاء الفصل من الإفصاح عن المعلومات السّرّيّة التي علمت بشأنها في أثناء عملها. ومع ذلك، وفي كلّ مرّة إذا سُئلت: هل كشفت عن معلومات لعملاء معينين في بلد آخر في السنة الماضية؟ يبيّن جهاز كشف الكذب انفعالاً عاطفيّاً عند إجابتها بالنفي، وسيكون من الصعب عدم القيام بأيّ إجراء.

اكتشاف التّسريبات ونظرية الرّدع

يكمن أحد الاستخدامات الجديدة المُقترحة لجهاز الكشف عن الكذب في تحديد الموظفين الحكوميين الذين كشفوا معلومات سرّيّة غير مصرّح بكشفها من غير توريط وزارة العدل. حتى الآن، كان يجب معاملة مثل هذه على أنّها قضايا جنائيّة، وإذا كانت التغييرات التي اقترحتها إدارة ريغان في عام 1983م ستأخذ حقّها عندها يكمن التعامل مع الكشف غير المصرح به على أنّه شأنٌ إداريٌّ، ويستطيع أيّ رئيس وكالة حكومية يعتقد أنّ موظفاً لديه أفشى معلومات الطلب إليه التقدم لاختبار الكشف عن الكذب، ومن غير الواضح ما إذا كان هذا مطلوباً مِن جميع مَن لديهم الصلاحية للوثيقة المتسرِّبة. وفي كلتا الحالتين، سيكون معدل أساس الكذب منخفضاً، ومعدل الخطأ في استخدام جهاز الكشف عن الكذب مرتفعاً، أو فقط للأشخاص الذين أشارت التحقيقات إلى احتمال الاشتباه بهم.

يشير تقرير مكتب تقييم التقنية إلى عدم وجود دراسات لتحديد دقة جهاز فحص الكذب في الكشف عن كذب الإفصاح عن معلومات غير مُصرَّح بها. لقد قدّم مكتب التحقيقات الاتحاديّ بيانات تشير إلى استخدام جهاز كشف الكذب بنجاح في ستّ وعشرين حالة مماثلة خلال أربع سنوات. والنجاح هو اعتراف جميع من أخفق في اختبار المِكشاف[38]. ولكنّ استخدام هذا المكتب لجهاز كشف الكذب يختلف عما يمكن السماح به في اللوائح الجديدة.

لم يختبر مكتب التحقيقات الاتحاديّ الذين أفشوا معلومات غير مصرَّح بها جميعهم. (اصطلح على تسمية هذا الإجراء استخدام المتصيد لجهاز كشف الكذب). وبدلاً من ذلك، اختُبرت مجموعة أقلّ من المشتبه بهم الذين أشارت التحقيقات السابقة إليهم؛ لذا، كان

معـدل أساس الكذب أعلـى والأخطاء أقل مقارنة بالمصيدة. تمنـع لوائح مكتب التحقيقات الاتحاديّ استخدام اختبارات جهاز كشف الكذب في «فحص نمط التّصيّد لأعداد كبيرة من الأفـراد أو بديلاً للتحقيقات المنطقية بالوسائل التقليديـة[39]»، وقد تسمح اللوائح الجديدة التي اقتُرحت عام 1983م باختبار جهاز كشف الكذب المتصيّد.

إنّ نوعيـة الأشخاص المُستجوَبيـن، ومحتـوى الاختبـار وإجراءاته فـي اختبار كشف الكـذب الإداري مختلفة تماماً عما عليه الحـال عندما يخضع الأشخاص المشتبه بارتكابهم الأعمال الإجرامية لاختبار كشف الكذب، ويفترض أن يكون الاستياء مرتفعاً؛ لأنّ المتهم قد يفقد الصّلاحيّـة بالوصول إلى المعلومات السرية ما لم يتقدم للاختبار. لقد وجدت دراسة استطلاعية أجرتهـا وكالة الأمن القومي لموظفيها أنّهم يشعرون أنّ اختبار كشف الكذب له ما يسوّغه. قد يكون ذلك صحيحاً، ولكن ما لم يُجْرَ الاستطلاع بطريقة تضمن عدم الكشف عـن الأسمـاء، فقد لا يعترف الأشخاص الذين يستاؤون من اختبار كشـف الكذب به، ولكن ذلـك أقل احتمالاً. باعتقـادي، يشعر الموظفون الحكوميون في الـوكالات الأخرى أنّ اختبار كشـف الكذب له مـا يسوّغه للكشف عن التسريبات، خصوصاً إذا تبيّن أنّ الغرض هو حجب المعلومات الأكثر ضرراً على الإدارة وليس على الأمن القومي.

ذكر ويلارد نائب مساعد المدعي العام، أمام مجلس الشيوخ عن مُسوّغ آخر لاستخدام جهـاز الكشف عن الكذب، قائلاً: «الفائدة الأخرى لاستخدام جهاز كشف الكذب هي تأثيره الرّادع لبعض أنواع سوء السلوك التي يمكن أن يكون الكشف عنها من خلال الأدوات الأخرى صعبـاً. وقد يتراجع الموظفون الذين يعرفون أنهم عرضة لاختبارات الكشف عن الكذب عن القيام بذلك السلوك[40]»، وقد لا يعمل هذا كما يبدو. ومن المحتمل أن يخطئ اختبار الكشف عـن الكـذب أكثر في محاولة كشف الأشخاص الكاذبين حيـال الإفشاء غير المُصرَّح به إذا لـم يكـن الأشخاص موظفين في وكالـة استخباريّة. وحتى إن لم يكن الأمـر كذلك، ولا أحد يعرف ما إذا كان الأمر كذلك، وإذا اعتقد الأشخاص المفحوصون بذلك، أو على الأقل علموا بعدم معرفة أحد، وقد لا يكون أسلوب الرّدع ناجحاً، ويكون اختبار الكشف عن الكذب فاعلاً إذا اعتقـد معظـم المتقدمين للاختبار بذلـك، وقد يتسبّب استخـدام اختبار كشف الكذب للكشـف عن المعلومات غير المُصـرَّح بها خوف البريء، سواء على حقّ كان أم لا، وبالتأكيد

غضبه حيال الاختبار بالقدر نفسه لغضب المذنب. يمكن القول: إن نجاح الاختبار من عدمه غيـر مهـم، وقد يكون له تأثير رادع في بعض المُستجوَبيـن، وليست هناك حاجة إلى معاقبة مـن يخفقون في الاختبار لتجنب المعضلـة الأخلاقيّة بمعاقبة البريء المحكوم عليه بالذنب خطـأ، ولكن إذا كانت نتائج الحكم على الـكاذب في اختبار كشف الكذب قليلة الأهمية، فلا يُرجّـح أن يكـون الاختبار فاعلاً أبداً، بالإضافة إلى أنه لا يكون لـه بالتأكيد قيمة رادعة، إذا عُلم أنّ أولئك الذين يفشلون لن يُعاقبوا.

مقارنة بين جهاز الكشف عن الكذب وقرائن السّلوك على الخداع

لا يقدم فاحصو جهاز كشف الكذب أحكامهم عمّا إذا كان المشتبه به كاذباً من مخطط الجهـاز وحده. ولا تقتصر معرفة الفاحص على جهاز الكشف عن الكذب على ما كشف عنه التحقيـق المُسبَـق، ولكنه أيضاً في مقابلة تسبق الاختبار يحصّـل المزيد من المعلومات في غضـون شرح إجـراءات الاختبار، وإعـداد الأسئلة التـي ستُستخدم في الاختبـار، ويحصل الفاحصـ أيضـاً على انطباعات مـن تعابير وجه الشخصـ المفحوص وصوتـه، وإيماءاته، وطريقـة حديثه، في أثناء المقابلة التـي تسبق الاختبار، وفي الاختبـار نفسه، وفي المقابلة التي تلي الاختبار. هناك مدرستان فكريّتان بشأن ما إذا كان على الفاحص ملاحظة القرائن السلوكية إضافة إلى مخطط الجهاز في تقييمه للمشتبه به بالكذب.

مع الأسف، إنّ الموادّ التي شاهدتها، والتي يستخدمها أولئك الذين يأخذون بالحسبان القرائـن السلوكية على الخداع قديمةٌ جدّاً، ولا تعتمد علـى أحدث نتائج البحوث المنشورة. إنّهـا تشتمل على خليط من أفكار غير صحيحة وأخرى صحيحة بشأن كيفية تفسير القرائن السّلوكية على الخداع.

هنـاك أربع دراسات فقـط قارنت الأحكام المبنية على اختبـارات جهاز كشف الكذب والقرائـن السّلوكيّـة مع الأحكام التي أدلى بها خبراء جهـاز كشف الكذب الذين لم يختبروا العينـة، بل تفقـدوا المخططات فقـط. أشـارت دراستان فقط إلـى أنّ الدقـة المبنيّة على القرائـن السّلوكيّـة فقط كانت مساوية لدقة مخططات جهـاز الكشف عن الكذب، في حين، توصلـت الدراسـة الثالثة إلى أنّ القرائن السّلوكيّة أنتجـت أحكاماً دقيقة ولكنها ليست بدقة

الأحـكام التي توافرت عن طريـق سجلات جهاز كشف الكذب. ولكن عاب الدراسات الثلاث مآخـذ رئيسة، هي: عدم اليقين بشأن الوصول إلـى الحقيقة الأكيدة، والعدد القليل للمشتبه بهـم المفحوصين، وقلّة عدد الفاحصين الذين يصدرون الأحـكام[41]. في الدراسة الرابعة التـي لم تُنشـرْ حتى وقت إعداد هذا الكتاب، عالج كلّ من راسكين وكيرشر هذه المآخذ[42]. لقـد وجد الباحثان أنّ الأحكام المبنية على القرائن السلوكية لم تكن أفضل من المصادفة، في حين، كانت الأحكام المبنية على مخططات جهاز الكشف عن المشاعر السلبية فقط من غير الاتصال مع المشتبه بهم أفضل بكثير من المصادفة.

غالبـاً ما يُضلّل مُراقب السّلوك، فيسيئ تفسيـر القرائن السلوكية أو يغفل عنها. تذكر تقريـري (في بداية الفصـل الرابع) من دراستنا التي وجـدت أنّ المفحوصين لم يستطيعوا التمييـز مـن أشرطة الفيديو مـا إذا كانت طالبـات التمريض يكذبن أو أنهـن صادقات في وصـف مشاعرهن. ومـع ذلك، نحن نعلم أنّ هناك قرائن غيـر معروفة على الخداع. عندما كذبت طالبات التمريض، بإخفاء السلبية التي أُحْسِسْنَ بها لدى مشاهدة الأفلام الجراحية، أصبحـت نبرة صوتهنّ أعلـى، واستخدمْن حركات باليدين أقل لتوضيـح حديثهنّ، وأظهرْن زلات حركات رمزيّة أكثر. لقد انتهينا توّاً من تقييم تعابير الوجه لدى هؤلاء الأشخاص، ولم تسنـح لنا الفرصة بعد لنشر النتائج، ولكن يبـدو أنّها واعدة أكثر من الدراسات جميعها في تحديد الأكاذيب.

كانـت أقوى تقييمات تعابيـر الوجه تلك التي رصدت علامات خفية لحركات العضلات التـي تظهر الاشمئـزاز أو الازدراء المتسـرّب بابتسامات السعادة الظاهريـة. لا بدّ من أننا نقيس معلومات لا يعرفها الأشخاص أو لا يرونها. وفي السنة القادمة، سنعرف نوعها، وسوف ندرّب مجموعة من الأشخاص، ونعلمهم عمّ سيبحثون، ثم نعرض عليهم الأشرطة، فإذا بقيت أحكامهـم غيـر صحيحة فسنعلم أنّ الدقة فـي رصد القرائن السلوكية علـى الخداع يتطلّب عرضـاً بطيئاً متكرراً، وقياساً دقيقـاً أيضاً. وأتوقّع أنّ الدقة ستكـون جيدة نتيجة التدريب، لكنها ليست بدرجة الجودة بالقياس الدقيق.

في الدراسات التي تشبه دراسة راسكين وكيرشر، من المهم مقارنة دقة الأحكام التي تظهرها مخططات جهاز كشف الكذب بأقيسة قرائن الخداع السلوكية، ومع أحكام المراقبين

المُدرَّبيـن الخبـراء وليس أحكام البسطاء منهم، وأتوقع أن تزيـد الأقيسةُ السلوكية، إضافة إلـى الأحـكام الناتجة من مخططات جهـاز الكشف عن الكذب فقط، دقـة اكتشاف الكذب لبعضـ المشتبه بهم على الأقل. يمكن أن تقـدم القرائن السلوكية على الخداع معلومات عن نـوع العاطفة المحسوسة؛ أهي الخـوف، أم الغضب، أم المفاجأة، أم الكرب، أم الإثارة التي تنتج علامات الانفعال على مخطط جهاز الكشف عن الكذب؟

مـن الممكـن استخلاصـ معلومـات محـدّدة عن نـوع العاطفـة الصّادقة عـن طريق المِكشـاف، ولنتذكر النتائـج التي حصلنا عليها فـي نهاية الفصل الرابـع، والتي تشير إلى وجـود نمـط مختلف من نشاط الجهاز العصبي اللاإرادي لـكلّ عاطفة. لم يحاول أحد حتى الآن تجربة هذا النهج في تفسير مخططات الجهاز في الكشف عن الكذب. يمكن لمعلومات العواطـف المحددة، المستمدة من القرائن السلوكية ومخطط جهاز الكشف عن الكذب، أن تسهم في تقليل حوادث أخطاء عدم تصديق الحقيقة وتصديق الكذب.

والأمر الآخر المهم الذي لابدّ من تقصّيه هو مدى جودة الإجراءات المضادة المتطورة فـي رصـد التهرب مـن الكشف عن الكذب، مـن خلال دمـج القرائن السلوكيـة وتفسيرات العواطف المحددة لمخططات جهاز الكشف عن الكذب.

يمكـن استخـدام جهاز المِكشاف مـع المشتبه بـه المتعاون، والذي وافـق على إجراء الاختبار عليه. ولكن يمكن قراءة القرائن السلوكية، دائماً من غير إذن من المتهم، أو إشعار مُسبق، ومن غير معرفة المشتبه به الكاذب أنّه موضع شُبهة. وفي حين، وجود إمكانية حظر اختبـار جهاز الكشف عن الكذب فـي بعض التطبيقات، فإنّه لا يمكـن لأحد حظر استخدام القرائـن السلوكيـة على الخداع، وحتى لو لم يعُتمد اختبار جهـاز الكشف عن الكذب قانونيّاً للقبضـ على موظفي الحكومة الذيـن يسرّبون المعلومات، لا يزال بإمـكان مكتشفي الكذب التدقيق في سلوك مَن يُشتبه بهم.

في كثيرٍ من الحالات التي يُشتبه فيها بوجود الخداع، سواء من زوج كان، أم رجل دولة، أم سمسار، فإنّ اختبار الكشف عن الكذب غير وارد. ولا يهمّ ما إذا كانت الثقة غير متوقعة، ولا يُسمـح بتوجيـه الأسئلة الاستجوابيـة أيضاً. وعندما تكون الثقة متوقعـة، كما يحدث بين

الأزواج، أو الأصدقـاء، أو بيـن الوالد وابنه، يعرّض توجيه الأسئلة بتوجه تسلسلي، وحتى من غيـر وجود جهاز الكشف عـن الكذب، العلاقة للخطر. حتى الوالـدة التي تمتلك سلطة على طفلها مقارنة بسلطة معظم مكتشفي الكذب على الذين يشتبهون بهم قد لا تكون قادرة على تحمل عـبء الاستجواب، وقد يقوّض الفشل في قبول ادعـاء الطفل بالبراءة العلاقة بينهما إلى الأبد، حتى لو سلّم الطفل بذلك، ولا يفعل كثير من الأطفال ذلك.

قد يشعر بعض الأشخاص أنّ من الأفضل أخلاقيّاً عدم محاولة ترصد الأكاذيب وقبول الأشخاص ومـا يقولونه، وأخذ الحياة على علّاتها، وعدم فعـل شيء للحدّ من فرص تعرّض الشخص للتضليل. ويتخذ مثـل هذا القرار لتجنّب عواقب اتهـام شخص ما بالكذب ظلماً، حتـى لو أنّ ذلك يعني زيادة خطر التعرض للخداع. وقـد يكون هذا أفضل الخيارات أحياناً. ويعتمـد ذلك على ما هو على المحـك، ومن الذي يكون موضع شكّ، ومـا احتمالية التعرض للتضليل، وموقف مكتشف الكذب تجاه الآخرين.

ما الذي سيخسره جيري في رواية أبدايك (تزوجيني) بتصديقه أن زوجته روث صادقة في حين هي كاذبة بشأن علاقتها الغرامية، وكيف يمكن مقارنة ذلك بما سيخسره أو يكسبه بتصديقـه أنهـا تكـذب إذا كانت بدلاً من ذلـك مخلصة له بصدق؟ قد يكـون ضرر الاتهام الباطـل في بعض حالات الزواج أكبر من الضرر الناجم عن السماح للخدعة بالاستمرار من غير تحديها، حتى يصبح الدليل قاطعاً. ولن تكون الحالة كذلك دائماً، بل تعتمد على تفاصيل كلّ حالـة؛ إذ قـد لا يكون لدى بعض الأشخاص كثير من الخيارات، وقـد يكونون متشككين بالمخاطـرة بتصديق الكـذب، وأكثر قدرة على المخاطرة بالقيـام بالاتهامات الباطلة بدل المخاطرة بانطلاء الكذبة.

إنّ الاقتـراح الوحيـد بشـأن ما يجـب أن يعدّ دائماً فـي حالة اتخاذ قـرار بالمخاطرة يكمـن في **عـدم التوصـل إلى نتيجـة نهائية عمّـا إذا كان المشتبه بـه يكـذب، أو أنه صادق بالاعتمـاد فقـط علـى اختبار الكشف عـن الكـذب، أو القرائن السلوكية علـى الخداع.** لقد ذُكـر في الفصل السادس الأخطار والاحتياطات التي يمكن اتخاذها للحدّ من هذه الأخطار في تفسير القرائن السلوكية. ولا بدّ من أنّ هذا الفصل قد أوضح الأخطار التي ينطوي عليها تفسيـر مخطط جهـاز الكشف عن الكذب بصفته دليلاً على الكذب. ينبغي أن يقدر مكتشف

الكـذب دائمـاً احتمال أن تشير الإيماءة، أو التعبير، أو علامـة جهاز كشف الكذب بالانفعال العاطفـي إلى الكـذب أو الصـدق؛ إذ، نادراً ما يكون ذلـك مؤكّداً تماماً. فـي هذه الحالات النـادرة، عندما تتسرب العاطفة التي تناقض الكـذب بتعبير وجه كامل، أو عند نطق أجزاء المعلومـات المخفية في أثنـاء الشتم، سيـدرك المشتبه به ذلك أيضـاً، وسيعترف بالتهمة الموجّهة إليه. إنّ ملاحظة وجود قرائن سلوكية على الخداع، أو قرائن صدق، كما يحدث في اختبار جهاز الكشف عن الكذب، قد تقدم أساساً لتحديد متابعة مزيد من التحقيقات أم لا.

ينبغي لمكتشف الكذب تقييم كذبة معينة من حيث احتمال عدم وجود أخطاء بتاتاً، وتعدّ بعض الخدع سهلة التحقق بحيث تكون فرصة ظهـور قرائن السلوك قليلة، وبعض الأكاذيب الأخـرى صعبة التحقـق بحيث يحدث كثير مـن الأخطاء، وسيكون هنـاك كثير من القرائن السلوكيـة للملاحظة. يصف الفصل القادم ما الذي ينبغي أخذه بالحسبان في تقدير ما إذا كان اكتشاف الكذب سهلاً أم صعباً.

obeikandl.com